بسم الله الرّحمن الرحيم

original not to be removed

عدد خاص

July 1998. Issue No. 186
العدد ١٨٦، يولية ١٩٩٨م، ربيع الأول ١٤١٩ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

لهذه الاسباب نعتقد ان الوقت لصالح الشعب

في الوقت الذي هبطت فيه اسعار النفط الى معدلات غير مسبوقة منذ ربع قرن، تبدو حكومة البحرين محاصرة سياسية واقتصاديا بشكل لا تستطيع معه الخلاص من الازمات التي تعصف بها ما لم تتخذ اجراءات اصلاحية عديدة. ويتفق المراقبون على ان الازمة الاقتصادية الحالية ستكون لها انعكاسات خطيرة اذا استمرت فترة اطول. وتشعر الحكومات الخليجية بهذه الخطورة، ويعكس هذا الشعور الاهتمام السعودي الكبير بقضية انهيار اسعار النفط وسعي الرياض للتوصل الى صيغة لاحتوائها. وتتمثل المشكلة اساسا بوجود فائض كبير في السوق النفطية الامر الذي ضغط على الاسعار خلال الاثني عشر شهرا الماضية للهبوط المضطرد، وساعد على هذا الهبوط غياب الاهتمام الحقيقي والتعاون في ما بين الدول المنتجة للنفط داخل منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) وخارجها. واكتفى المنتجون بمراقبة الاوضاع بسلبية غير معقولة، فيما استفادت شركات النفط العالمية والدول الصناعية، وتراجعت عائدات النفط للدول النفطية باكثر من ٤٠ بالمائة. ومهما كانت قوة اقتصادات هذه الدول فان هذا الانخفاض سوف يسبب مشاكل اقتصادية كبيرة لها انعكاسات سياسية غير قليلة. ولا يمكن استبعاد سقوط سوهارتو من دائرة التبعات المترتبة على تداعي اسعار النفط اذ ان اندونيسيا بلد يعتمد على العائدات النفطية بشكل كبير. وقد كان الانتاج غير المحدود للدول النفطية، داخل اوبك وخارجها السبب المباشر في ايجاد فائض نفطي في السوق وتراجع الاسعار شيئا فشيئا.

على مدى الثني عشر شهرا كانت الاسعار تتراجع بشكل ملحوظ ولكن غياب الية للتحكم في حجم الانتاج حال دون السيطرة على كميات النفط المنتجة حتى ال الوضع الى هبوط سعر البرميل الواحد الى اقل من تسعة دولارات. وساعد على تصاعد الازمة انخفاض الطلب على النفط لسببين رئيسيين: الاول التغيرات المناخية في العالم بالشكل الذي جعل الشتاء الماضي في نصف الكرة الشمالي دافئا نسبيا، وبالتالي تقلصت الحاجة الى النفط. والثاني الازمة المالية التي عصفت بمجموعة «النمور الآسيوية» العام الماضي، وهي الازمة التي ما تزال اثارها مستمرة حتى الآن، وبالتالي تقلص وارداتها النفطية، واخيرا الازمة الاقتصادية في اليابان. ومن هنا فقد اصبح هناك وضع اصبح النفط فيه متوفرا بشكل اكبر مما تستطيع السوق استيعابه، الامر الذي دفع الاسعار نحو الهبوط المتدرج. هذه الحالة دفعت السعودية وايران بشكل اساسي الى البحث عن مخرج من هذه الازمة، واتفق مؤخرا على خفض انتاج دول اوبك بحوالي مليون ونصف البرميل يوميا، ولكن حتى هذا الخفض لن يؤدي الى تحسن السوق النفطية خصوصا اذا سمح للعراق بتصدير نفطه بشكل طبيعي في الشهور المقبلة. وهذا يعني ان الازمة سوف تستمر فترة من الزمن، وهذا الاستمرار من شانه ان يضغط بشكل خطير على موازنات الدول الخليجية ويؤثر على اوضاعها السياسية برغم محاولات رفض التغيير.

المعروف ان اي تغيير سياسي يحتاج الى شرارة تشعل فتيل عملية التغيير. والانظمة الحكيمة هي التي تستقرئ الاوضاع السياسية المحيطة بها وتدرك المخاطر المحدقة بها وتسعى بالتالي الى تفادي الازمات باصلاحات سياسية تزيل الاحتقان. اما الانظمة المستبدة فهي التي تقف بصلف امام محاولات التغيير وتعتقد ان امتلاك وسائل القوة العسكرية والامنية يكفي لمنع حدوث التغيير، وتقلل من اهمية الشعور الشعبي العام بالاحتقان والحاجة الى الاصلاح السياسي. ويبدو ان بعض الانظمة الخليجية ادرك ضرورة مراعاة الوضع الداخلي خصوصا اثناء الازمات الاقتصادية. ويرى المتفائلون ان هناك شيئا من الادراك الواقعي لدى اغلب الانظمة الخليجية دفعها الى اعادة صياغة علاقاتها الاقليمية والداخلية. ويشير هؤلاء الى التطورات في منطقة الخليج خلال الاثني عشر شهرا الماضية. ومن هذه التطورات تبريد البؤر الساخنة في المنطقة وخصوصا في ما يتعلق بالعلاقات الخليجية - الايرانية والعلاقات الخليجية - الخليجية. فبالاضافة للعلاقات بين ضفتي الخليج التي تطورت بشكل ايجابي مؤخرا، فان بامكان المراقب مشاهدة التحسن الملحوظ على علاقات هذه الدول بعضها ببعض في ما عدا البحرين. فقد تحسنت العلاقات السعودية - القطرية وتم تجاوز الازمات الحدودية التي استمرت بضع سنوات بعد حادثة الخفوس الحدودية في العام ١٩٩٢، واصبحت علاقة الامير عبد الله بن عبد

التتمة ص ٨

○ ابتدا الشهر الماضي بزيارة الامير، الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة، الى الولايات المتحدة الامريكية في مطلع الشهر الماضي (١ - ٣ يونية)، وكانت زيارة رسمية التقى خلالها بالرئيس الامريكي، بيل كلينتون، وعدد من المسؤولين. ولكن يبدو ان قضية الوضع السياسي المتأزم في البلاد سبقت الامير الى واشنطن وعكرت اجواء الزيارة بشكل ازعج الوفد المرافق له كثيرا. فقد اصدرت منظمة هيومن رايتس ووج بيانا صحافيا حول الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان في البحرين، وبعثت الى الاعلام الامريكي بملف خاص حول ذلك. كما بعثت برسائل الى المسؤولين الامريكيين وخصوصا الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية، مادلين اولبرايت، تطلب منهم طرح قضية حقوق الانسان على الامير ومطالبته باعادة العمل بدستور البلاد المعطل منذ اكثر من عشرين عاما. واصدرت منظمة العفو الدولية - فرع امريكا - بيانا مماثلا. ونشرت صحيفة «لوس انجلز تايمز» مقالا مهما للسيد جراهام فوللر يطالب البيت الابيض بالضغط على حكومة البحرين باعادة العمل بالدستور لان ذلك، حسب وجهة نظره، ضروري للحفاظ على المصالح الامريكية في البحرين. ونشرت مقالات اخرى في واشنطن بوست ونيويورك تايمز. كما بثت وكالة الاسوشيتد برس مقالات حول البحرين بالاتجاه نفسه. واصدرت منظمة «البحث عن ارضية مشتركة» الامريكية بيانا قويا ضد حكومة البحرين. وهكذا اصبحت الزيارة مناسبة لايصال قضية شعب البحرين الى الشعب الامريكي من اوسع ابواب الاعلام الامريكي.

○ يسود الاوساط السياسية في الخليج شعور عام بان رئيس الوزراء البحريني هو المسؤول عن افشال مبادرة الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، للمصالحة بين البحرين وقطر. فبالرغم من اعلان الامير القطري عن استعداده لزيارة البحرين ولقاء اميرها، فقد وضعت العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين شروطا تعجيزية لتلك الزيارة، الامر الذي اغضب الشيخ زايد كثيرا. وهذه هي المرة الثانية التي يرفض رئيس الوزراء فـ مبادرة من الشيخ زايد، وكانت الاولى في العام الماضي عندما رفض مبادرة لحل الازمة بين الحكومة والمعارضة.

○ تؤكد المصادر ان حكومة البحرين تعاني بشكل خاص من انخفاض اسعار النفط وان التزاماتها المالية تجاه الجهات المتعاونة معها اصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الميزانية التي يتصرف فيها رئيس الوزراء كما يشاء. وتضيف هذه المصادر ان الحكومة قررت الانتقام من المواطنين بتجميد مشاريع التنمية وزيادة الرواتب وتوظيف العاطلين عن العمل. بينما لم تتأثر مدخولات ابناء العائلة الخليفية الحاكمة الذين يستلمون مرتباتهم بشكل منتظم. وتسائل المراقبون عن مدى الحكمة من وراء الانفاق المتزايد على مشاريع التسلح وتشكيل مؤسسات جديدة كالحرس الوطني وطرح مشروعات سياسية في جزر حوار.

○ اصدرت محكمة امن الدولة احكاما قاسية بحق عشرات المواطنين الشهر الماضي بتهم حيازة منشورات والمشاركة في احتجاجات سلمية والتعبير الحر عن الرأي. وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية في اغلب المناطق خصوصا بعد تجدد موجات الاحتجاج التي اجتاحت البلاد وانتشار كتابة الشعارات بشكل ملحوظ على الحيطان في اغلب المناطق. كما سمع خلال الشهر الماضي دوي انفجارات اسطوانات الغاز للتعبير عن استمرار الاحتجاج الشعبي. وشوهدت حرائق كثيرة في مناطق متعددة كذلك. كما كانت المسيرات الدينية التي خرجت في مناسبات تقليدية خلال الشهر الماضي مؤشرا على استمرار مشاعر الرفض لممارسات النظام، وكانت هناك اعتداءات من قوات الشغب الاجنبية على المسيرات الدينية، واعتبر ذلك انتهاكا للمشاعر الدينية للمواطنين.

○ حدثت الشهر الماضي اعتقالات عديدة لاطفال كثيرين لم يتجاوز احدهم السابعة من العمر. كما اعتقلت فتاة بحرينية بحجة المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد، ولم يطلق سراحها الا بعد دفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار، على ان تقدم للمحاكمة لاحقا. واستمرت الاعتداءات على منازل المواطنين في عدد من المناطق خصوصا في السهلة التي خرجت فيها مسيرة دينية كبيرة رفعت خلالها بعض المطالب الوطنية.

○ صدر الجزء الثالث من يوميات الانتفاضة في ٣٨٠ صفحة بعنوان «عام الارهاب الرسمي والشجب الدولي» ويمكن الحصول على نسخة منه من المكتبات او بالاتصال عبر الانترنت او الفاكس. ويحتوي هذا الجزء على تفصيلات دقيقة فعاليات انتفاضة شعب البحرين المباركة في عامها الثالث الذي تميز باهتمام دولي كبير.

Voice of Bahrain: Fax: + (44) 171 278 9089. E.mail: 100542.1623@compuserve.com

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٨

٢ يونية

● فيما يستمر امير البلاد في زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية تصاعدت الاحتجاجات الموجهة اليه والى الادارة الامريكية حول سياسة حكومته ازاء حقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية. واكدت مصادر مطلعة ان مسؤولين امريكيين طرحوا مع الامير والوفد المرافق له قضية الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين واستمرار تغييب الدستور والمؤسسات الدستورية خصوصا المجلس الوطني المنتخب. ومن المنظمات التي احتجت لدى الامير والادارة الامريكية كل من منظمة «البحث عن قواسم مشتركة» ومنظمة العفو الدولية – فرع امريكا – ومنظمة هيومن رايتس ووج. كما اهتم عدد من الصحافيين بوجود الامير لاثارة هذه القضايا بقوة مع المسؤولين الامريكيين. ففي ٢٩ مايو بعثت منظمة هيومن رايتس ووج رسالة الى الرئيس بيل كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين اولبرايت طالبتهما فيها باثارة السجل السيء لحقوق الانسان في البحرين مع الامير الزائر. وقال هاني المجالي، المدير التنفيذي لوحدة الشرق الاوسط وشمال افريقيا: «ان حكومة البحرين تصادر بشكل مستمر الحقوق والحريات المدنية الاساسية». واضاف انها (الحكومة) «تحركت بشراسة لمنع تداول المعلومات حول الوضع لكي لا تصل الى العالم الخارجي». وحثت الرسالة الادارة الامريكية على تشجيع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لاطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فورا او تقديمهم الى المحاكمة، ومن بينهم الشيخ عبد الامير الجمري وعبد الوهاب حسين، وتعديل كل التشريعات التي تحد من قدرة المواطنين البحرينيين على ممارسة حقوقهم في حرية التجمع والانتماء السياسي والتعبير. وحثت المنظمة الادارة كذلك على المطالبة بالتزام من الامير لالغاء محكمة امن الدولة وانهاء محاكمة المعتقلين امام محكمة يمنع المواطنون من حضورها ولا تتوفر فيها ضمانات لمعايير المحاكمة العادلة.

● كما وزعت المنظمة بيانا صحافيا الى وسائل الاعلام حثتها فيه على طرح اسئلة عديدة على الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية منها ما يلي: لماذا فشلت ادارة كلينتون في دعم المطالب التي تقدمت بها لجنة العريضة الشعبية في البحرين؟ مادا فعلت الادارة لتشجيع الشيخ عيسى على فتح حوار للتوصل الى حل سياسي للازمة؟ هل ناقشتم قضية الشيخ الجمري وبقية السجناء الذين لم يرتكبوا اعمال عنف مع الامير؟ في نظر الكثيرين في الشرق الاوسط والولايات المتحدة فان صمت الولايات المتحدة بوجه الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في البحرين يمثل ازدواجية، فهل سوف تجعلون بيع الاسلحة مستقبلا للبحرين مشروطا بتطوير طريقة معاملتها لمواطنيها كما تنص على ذلك المادة ٥٠٢ ب من قانون المساعدات الخارجية؟

● ونشرت منظمة «ميدل ايست ريالييتز» الامريكية تعليقا على زيارة الامير الى واشنطن جاء فيه ما يلي: «بينما يستمر القمع الرهيب والتعذيب لشعب البحرين اصبحت هذه الجزيرة قاعدة بحرية امريكية في الخليج الفارسي المهم بسبب نفطه. وقد رحبت شركة شيفرون للبترول بزيارة الامير بتعليقات مثل: «في الاساطير ربما كانت الفردوس الاصلي» و «في الشعر فانها ستبقى دائما لؤلؤة الخليج». وليس هناك ذكر بالطبع للانتفاضة المشتعلة تحت السطح والتي قمعتها حكومة «صاحب العظمة» الامير بمساعدة المرتزقة البريطانيين والامريكيين ووكالات الاستخبارات».

● واصدرت منظمة العفو الدولية – فرع امريكا – بيانا يوم الاحد الماضي بعنوان: «حقوق الانسان يجب ان لا يضحى بها بحجة الحفاظ على الامن»، جاء فيه ما يلي: «عشية الزيارة الرسمية التي يقوم بها امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تجدد منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة قلقها بشأن انتهاكات حقوق الانسان الجارية في هذه الدولة الخليجية. وقالت المنظمة: «ان الامن لا يمكن تحقيقه بانتهاكات حقوق الانسان». وقد شهدت البحرين احتجاجات واسعة منذ ديسمبر ١٩٩٤ عندما بدا الشعب يطالب الحكومة باعادة الحقوق الديمقراطية بالسماح باعادة تشكيل المجلس الوطني واحترام دستور البلاد. وادعت حكومة البحرين بان عناصر «متطرفة» هي المسؤولة عن اعمال العنف، وردت بقمع كل المعارضة بقوة. واستعملت السلطات قانون امن الدولة لقمع حرية التعبير والدين وحرية الصحافة وحق التجمع الخاص والعام. واعتقل الاف الرجال والنساء والاطفال وتم ايقافهم بدون تهمة او محاكمة. وصدرت احكام في محاكمات غير عادلة بحق مئات المعتقلين الذين احتجزوا في هذه الاحتجاجات. واصبح التعذيب والمعاملة السيئة للمحتجزين تستعمل بشكل واسع، كما كان هناك عدد من الوفيات خلال الاحتجاز. وفي تقرير حديث من منظمة العفو الدولية حول المحاكمات غير العادلة في الشرق الاوسط قالت المنظمة ان الاجراءات المتبعة من قبل محكمة امن الدولة ادت الى محاكمات غير عادلة، وقد انتهكت المحكمة بشكل منتظم ليس المواثيق الدولية حول حقوق الانسان فحسب بل حتى دستور البحرين. وفي حالة واحدة استمرت السلطات البحرينية في احتجاز الشيخ عبد الامير منصور الجمري، وهو عالم دين مسلم شيعي وكاتب، وكان عضوا بالمجلس الوطني قبل ان يحله الامير في ١٩٧٥. وقد اعتقل الشيخ الجمري بدون محاكمة منذ ٢٢ يناير ١٩٩٦. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من انه يتعرض للتعذيب، وانه يتعرض بشكل مستمر لسوء المعاملة، ويعتقد ان صحته تدهورت. وقالت المنظمة: «لقد حان الوقت للبحرين ان تقر بان حق الحكومة المشروع في الحفاظ على الامن لا يمكن تحقيقه الا باحترام حقوق الانسان. ان على الولايات المتحدة ان توضح باننا لن نقبل بانتهاكات حقوق الانسان من قبل حلفائنا».

٣ يونية

● هيمنت الاوضاع المتوترة في البلاد على زيارة الامير الى الولايات المتحدة الامريكية، وطرحت قضية الاصلاحات السياسية على الامير في اكثر من مناسبة ولقاء، الامر الذي احرجه كثيرا وكذلك الوفد المرافق له. وعلى عكس ما كانت الحكومة تتوقع، لم تكن الاجواء ايجابية بالشكل الذي كانوا يتوقعونه. وحاولت التاثير على تلك الاجواء بطرح مشروع شراء عدد من الطائرات الامريكية من نوع ف ١٦، ولكن ذلك لم يمنع بعض المسؤولين من طرح موضوع الاصلاحات السياسية وانتهاكات حقوق الانسان بشكل واضح امام الامير والوفد المرافق له، الامر الذي عكر مزاج المسؤولين البحرينيين بشكل واضح. وامتنع اي من المسؤولين عن التعليق على ما يجري في البلاد، كما فشلوا في الاجابة على التساؤلات التي وجهت اليهم عن سبب رفضهم العمل وفق الدستور واصرارهم على عسكرة الوضع وارهاب ابناء البحرين. ووجهت اليهم تحذيرات من بعض المسؤولين بان وضع العائلة الحاكمة سوف يتدهور كثيرا اذا استمر قمع ابناء البحرين بالشكل الذي يتم به الآن. وطرح المصير الذي انتهى اليه سوهارتو في اندونيسيا بسبب رفضه الاصلاحات السياسية المطلوبة كمثال لما يمكن ان يؤول اليه مصير المستبدين الذين يرفضون الاصلاحات السياسية المطلوبة في بلدانهم. وكان للضغوط التي مارستها منظمات امريكية مثل هيومن رايتس ووج ومنظمة العفو الدولية – فرع امريكا – والرسائل التي بعثت بها المعارضة البحرينية الى الادارة الامريكية اثارها النفسية على الوفد الاميري الذي ادرك ان ابناء البحرين في الداخل والخارج لن يتراجعوا عن المطالبة بالاصلاح وانهم لن يوفروا جهدا في سبيل الضغط على العائلة الحاكمة لتعود الى رشدها وتدرك مغبة استمرارها في سياسات القمع والارهاب.

● وبالاضافة الى المنظمات الدولية فقد بعثت منظمات اخرى رسائل الى الادارة الامريكية لحثها على اتخاذ موقف اكثر جدية ازاء الوضع في البحرين. وبعثت لجنة العريضة الشعبية رسائل الى المسؤولين الامريكيين تحثهم فيها على النهوض بمسؤولياتهم خصوصا ان الادارة الامريكية طالما تحدثت عن رغبتها في تشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في العالم. وبعثت رسالة طويلة الى جون تشاتوك، مساعد وزير الخارجية الامريكي شؤون الديمقراطية وحقوق الانسان تشيد فيها بتاكيد الرئيس كلينتون على جعل الديمقراطية وحقوق الانسان في جوهر سياسته الخارجية ومطالبة فيها بطرح قضية الحقوق السياسية والمدنية في البحرين على الامير خلال زيارته الرسمية. وقالت الرسالة: «ان الولايات المتحدة سوف تصنع تاريخا جديدا اذا استطاعت ان تقنع الامير باستشراف الفوائد المترتبة على الالتحاق بالدول الديمقراطية». وبعثت لجنة العريضة الشعبية كذلك رسالة شكر وامتنان الى السيد جو ستورك، بمنظمة هيومن رايتس ووج الامريكية تشكره فيها على تقريره حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين، وتطالبه فيه بطرح التوصيات التي جاءت في التقرير على وزارة الخارجية الامريكية وحثها على طرح قضية الحقوق السياسية في البحرين في اللقاء مع الامير خلال رحلته الرسمية.

● ولوحظ ان تغطية وكالات الانباء العالمية لزيارة الامير الى واشنطن كانت محدودة للغاية، وانها ركزت على الاوضاع الداخلية في البحرين. وتميزت تغطية وكالة انباء رويتر للزيارة باستعراضها الاوضاع الداخلية والاشارة الى حالة التوتر التي تسود البلاد في اثر الانتفاضة الدستورية التي تعصف بالبلاد منذ اكثر من ثلاثة اعوام.

● وبعثت منظمة حقوق الانسان في البحرين رسالة مفتوحة الى الرئيس كلينتون تحثه فيها على طرح قضية حقوق الانسان في اجتماعه مع امير البحرين، وقدمت ملخصا عاما عما يجري في البلاد ومواقف المنظمات الدولية المختلفة من هذا الوضع. كما حثت الادارة الامريكية على الاهتمام بالتوصيات التي قدمتها منظمة هيومن رايتس ووج في تقريرها المفصل حول الموضوع.

● وفي بيان لها حول زيارة الامير الى واشنطن قالت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين انها في الوقت الذي تعبر فيه عن تقديرها للشعب الامريكي والقوى المناضلة فيه ضد التمييز والقهر والعنصرية والقوى المدافعة عن حقوق الشعوب، فانها تشجب الموقف الرسمي الامريكي، وتعتبره اسنادا لحكومة مستبدة، لا تعبر عن شعبها، مارست كل اشكال القهر والارهاب والقتل طيلة السنوات الماضية، وخصاص منذ اندلاع الانتفاضة الدستورية، وهي على ثقة بأن شعبنا وقواه الوطنية والاسلامية يرفضون هذه العلاقات الامريكية – البحرينية المبنية على تحويل بلادنا الى ثكنة عسكرية ومقر قيادة لفرق العدوان».

● وعلى صعيد اخر وقع ثلاثون شخصية سياسية تنتمي الى احزاب شيوعية واشتراكية عريضة موجهة الى امير البحرين طالبوا فيها باعادة العمل بدستور البلاد واحترام حقوق الانسان. وكان هؤلاء قد حضروا مؤتمرا كبيرا في اليونان الشهر الماضي.

٥ يونية

● ما تزال المواطنة الشابة رملة محمد حسن، ٢٠ عاما، تخضع للتعذيب الرهيب لدى جهاز امن الدولة منذ اعتقالها في الساعات الاولى من يوم الاحد الماضي (٣١ مايو). وجاء اعتقالها خلال عدوان من قوات الامن الاجنبية على منزلها بمنطقة سترة. ومنذ ذلك الوقت لم يسمع عنها شيء وهناك خشية على وضعها خصوصا ان عناصر التعذيب لدى وزارة الداخلية البحرينية لا يتورعون عن ابشع وسائل التعذيب والاعتداء على الابرياء. وتعمل الشابة المعتقلة موظفة باحدى المؤسسات المحلية. وبرغم محاولات اهلها زيارتها او معرفة سبب اعتقالها الا انهم لم يحصلوا على اية معلومات عنها.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه فعاليات المواطنين في عدد من المناطق. ففي المنطقة الغربية وخصوصا كرزكان شوهت في الايام الاخيرة شعارات جديدة كثيرة في مواقع

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٨

بارزة من المنطقة. وهناك تطور نوعي في الشعارات المطروحة، حيث اصبحت تقلق العائلة الحاكمة التي بدأ بعض افرادها يشعر بان رئيس الوزراء يجر الجميع الى خطر محدق بالعائلة كلها وليس به شخصيا. واصبحت الشعارات مكتوبة باللغتين العربية والانجليزية الامر الذي يزيد من قلق المسؤولين. وما يزال مواطنو السنابس والديه والدير والدراز وبقية المناطق يمارسون نشاطاتهم السلمية بتحضر وكفاءة برغم الارهاب الرسمي الذي اصبح متاصلا في نظام رئيس الوزراء.

● ومن جهة اخرى فهناك حملة دولية واسعة على حكومة البحرين للافراج عن المعتقلين حتى الذين أصدرت محكمة امن الدولة احكاما بحقهم، لانهم – من وجهة نظر القانون الدولي – محتجزون بشكل تعسفي لان محكمة امن الدولة لا تتوفر على المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وهناك اعداد كبيرة من المواطنين المعتقلين الذين فشلت الحكومة في اثبات اي جرم بحقهم، وفشلت في اجبارهم على التوقيع على افادات مزيفة. فمن المنامة مثلا هناك السيد سعيد السيد خلف، علي القاري، فتحي العبار، فيصل العبار، محمد جميل وعشرات آخرون مثلهم. ومن منطقة الدراز هناك عبد الجبار ابراهيم، عبد النبي العصفور، جعفر الدرازي، فوزي الدرازي، المهندس عبد الحسين المتغوي، المهندس السيد جلال علوي شرف وعشرات آخرون. وهناك قائمة طويلة من المعتقلين بدون تهمة او محاكمة. ولاحظت المنظمات الحقوقية الدولية مدى انتهاك آل خليفة لحقوق الانسان بعد الافراج عن بعض الاشخاص مؤخرا بعد ان قضوا في السجن ستة شهور فوق فترة السنوات الثلاث التي حكموا بها. ومن هؤلاء نزار القاري ومجيد ميلاد ورائد الخواجة. وقد فشلت الحكومة في اقناع المنظمات الحقوقية الدولية بشرعية ابقاء هؤلاء في السجن لفترة اطول من الفترة المحكومين بها. وهناك محاولات من منظمات دولية عديدة للاتصال بمن يطلق سراحهم لتوثيق ما تعرضوا له من تعذيب ومعرفة الاشخاص الذين قاموا بذلك التعذيب لوضعهم على قائمة الاشخاص المطلوبين للمحاكمة امام المحاكم الدولية بتهمة الاجرام ضد الانسانية.

● وعلى صعيد آخر ازداد غضب العائلة الحاكمة بشكل غير متوقع بعد فشل زيارة الامير للولايات المتحدة وتعرض الوفد المرافق له الى حرج شديد من قبل المنظمات الحقوقية الامريكية ورجال الاعلام. واكدت وزارة الخارجية الامريكية هذا اليوم انها طرحت مع الوفد الاميري موضوع حقوق الانسان بقوة، ولكنها لم تفصح عن اية تفصيلات اخرى. جاء ذلك في اتصال هاتفي مع عناصر من المعارضة استفسرت عما دار في اللقاءات الرسمية. اما سبب انزعاج العائلة الخليفية الحاكمة فسببه المعاملة غير اللائقة – من وجهة نظر المسؤولين – التي حظي بها الامير. فقد كانت لقاءاته بالمسؤولين قصيرة جدا ومختصرة، وكانت النظرات الى الوفد من قبل المسؤولين الامريكية غير مريحة، خصوصا انها جاءت بعد ايام قليلة من سقوط سوهارتو وانتشار الحديث والنقاش بشكل واسع في الاوساط السياسية الامريكية حول الديكتاتوريات التي ما تزال تحكم شعوبها بالحديد والنار وترفض الممارسات الديمقراطية. واتضح خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الخارجية في اليوم الاخير من الزيارة فشله الذريع في الرد على استفسارات المراسلين الامريكيين الذين شددوا في الاستفسار عن عدم تطبيق الدستور وعن الاعتقالات العشوائية الواسعة. وكرر وزير الخارجية مقولة اصبحت مملة جدا وهي ان اوضاع الخليج تختلف عن اوضاع العالم وقال: «لا نتوقعوا ان نكون مثل الدنمارك او السويد». كما كان لموقف المنظمات الحقوقية الامريكية دوره في تعكير مزاج الوفد الاميري الذي لم يكن يتوقع ان يحدث له ما حدث. وتأمل المعارضة ان يكون الامير والوفد المرافق له قد استوعبوا اهمية الدعم الشعبي لهم اذا ما ارادوا ان يكون موقفهم الدولي قويا. اما في الوقت الحاضر فان كل بلد يزورها الامير تعتقد انه جاء لضمان تأييد خارجي لعدوان عائلته على حقوق الانسان وحريات الشعب.

● وقد نشرت صحيفة «القس العربي» هذا اليوم مقالا طويلا على الصفحة الاولى بعنوان: «لم يعقد مؤتمرا صحافيا ولم يلق خطابا ولم يحظ باستقبال رئاسي او اهتمام صحافي، زيارة امير البحرين احتفال باليوبيل الذهبي للوجود العسكري الامريكي في الخليج» جاء فيه تأكيد لفشل الزيارة بشكل يكاد يكون كاملا. وقالت الصحيفة ان الاحتفاء الوحيد الذي حظي به الامير كان في حفل عشاء اقامته ست شركات تجارية لها مصالح في البحرين للتعويض عن الاحترام الحكومي الذي لم يتحوفر للامير.

٨ يونية

● خرج المواطنون بمنطقة كرزكان الواقعة على بعد ١٥ كيلومترا جنوب المنامة يوم السبت الماضي وكتبوا الشعارات الوطنية على الحيطان باللغتين العربية والانجليزية. كما اشعلوا النيران في اطارات السيارات للاعراب عن استيائهم من سياسات الحكومة واحياء للذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الشاب عبد الزهراء ابراهيم عبد الله الذي استشهد في ٦ يونية ١٩٩٦ برصاص قوات القمع الحكومية. وشوهدت قوات الشغب وهي تتوجه مذعورة الى المنطقة لمواجهة الشباب العزل. وكان ابناء كرزكان قد خرجوا في الليلة السابقة كذلك وكتبوا الشعارات واشعلوا الحرائق الاحتجاجية في اطارات السيارات. واكد المواطنون بهذه الحركة السلمية المتحضرة ان الانتفاضة مستمرة وان مشروع المقاومة المدنية مرشح كذلك للاستمرار فترة اطول. وخرج مساء السبت كذلك مواطنو منطقة الدمستان القريبة متحدين قوات القمع والارهاب الحكومية ورافعين شعارات الحرية والاصلاح السياسي على الجدران بخط واضح يمكن قراءته من مسافة طويلة. وبعد ظهر ذلك اليوم خرج مواطنو منطقة الديه واشعلوا النيران في اطارات السيارات وأغلقوا الشارع العام (شارع البديع الواقع بين منطقتي الديه وجدحفص). وادت حركة الشباب الى حدوث ارتباك مروري اعاد للمواطنين اجواء الانتفاضة المباركة.

واعتبرت تلك التحركات تثقيفا عميقا للمواطنين وتأكيدا لوفاء ابناء البحرين لشهدائهم الابرار. وسمع مساء السبت كذلك اصوات انفجارات اسطوانات الغاز، وهو احد الاساليب الشائعة للتعبير عن الاحتجاج وتحدي قوات الارهاب الحكومية. وتكرر العمل نفسه بمنطقة السنابس المجاورة. واكدت هذه الاحتجاجات عمق الشعور الشعبي وحماس المواطنين ورغبتهم في المزيد من العطاء. وكانت هناك حرائق بالقرب من دوار منطقة كرياباد، بينما وقفت ناقلة جنود بالقرب من المنطقة بانتظار وصول قوات الشغب الاجنبية لقمع المواطنين.

● وجاءت هذه الفعاليات برغم تواجد الشغب بكثافة في مناطق اخرى مثل كرياباد والشاخورة. وقال شهود عيان ان هذه القوات المرتزقة منتشرة على طول شارع البديع ولا يفصل بين مفرزة واخرى منها سوى بضع مئات من الامتار. ولكن المواطنين يرون في ذلك تعبيرا عن افلاس الحكومة وشعورها بالخوف من الغضب الشعبي ضد جلادي وزارة الداخلية. ولوحظ في الآونة الاخيرة ان تلك القوات اصبحت تتخذ من المدارس مراكز عمل تنطلق منها وتعود اليها وتاكل فيها، الامر الذي يعتبر اعتداء على حرمة هذه المدارس وتحويلها الى مقرات تنطلق منها جرائم قتل الابرياء وتعذيبهم على ايدي القوات المرتزقة التي تأتمر بأمر رئيس الوزراء شخصيا.

● وعلى صعيد آخر اكد وزير المالية والاقتصاد الوطني، ابراهيم عبد الكريم، في مقابلة اجرتها معه في واشنطن جريدة «اخبار الخليج» ان ميزانية البحرين سوف تشهد عجزا قدرة ٨٠ مليون دينار (٢١٢ مليون دولار)، وان هذا العجز سوف ينعكس على مشاريع الوزارات. ولم يلمح الوزير الى احتمال خفض ميزانية قوات الشغب وجهاز الامن، كما لم يذكر اي شيء حول عشرات الآلاف من المرتزقة الذين استوردتهم الحكومة من الصحراء السورية لقمع ابناء البحرين. ويعتقد الخبراء ان اية حكومة اخرى غير آل خليفة سوف تركز على خفض الانفاق في موازنة القوات الاجنبية، ولا تتعرض للمشاريع الحيوية التي يعتمد عليها المواطنون. كما لم يعلن الوزير عن اي خفض لميزانية افراد العائلة الخليفية الحاكمة الذين تزداد عائداتهم من مدخولات الدولة باضطراد. ويسود الاوساط الشعبية حالة من القلق بسبب الاعتقاد السائد بان المواطنين سوف يكونون اول ضحايا سياسة التقشف التي قد تتباها الحكومة. بينما ترتفع اصوات المواطنين الشرفاء بعدم الاقتراض من اية جهة كانت وان الشعب هو مصدر قوة الحكومة وانه سوف يكون في الخط الاول دفاعا عن الوطن. اما استيراد المرتزقة من كل مكان فانما يزيد الوضع تعقيدا ويستنزف ميزانية البلاد.

● كما علم ان عددا من الذين انهوا فترة الحكم التي اصدرتها محكمة امن الدولة بحقهم ما يزالون معتقلين بمكرمة اميرية. ومن هؤلاء: اخوان من منطقة بني جمرة اسم الاكبر منهما عون، جابر الشعلة من المنامة، والشيخ صادق محمد جعفر من منطقة الدراز. وهناك عدد كبير من المعتقلين الذين امضوا فترات طويلة بدون توجيه تهمة او محاكمة او اطلاق سراح. ومن الموقوفين بدون محاكمة منذ فترة طويلة الشيخ حسين الاكرف من منطقة الدراز ومهدي سهوان من منطقة السنابس.

● هذا وقد نشرت مجلة «الوسط» تعليقا لجهاد الخازن (الذي كان رئيس تحرير جريدة الحياة) في عددها الاخير، قال فيه ان المعارضة البحرينية من انشط المعارضات العربية حيث انه لا يكاد يفتح جهاز الكومبيوتر حتى يرى امامه بيانا او اكثر من المعارضة البحرينية. وقال انه في يوم الجمعة قبل اسبوعين استلم خمسة بيانات منها بالبريد الاليكتروني. وقد ازعجت هذه المقالة حكومة البحرين ويتوقع ان محمد المطوع احتج بشدة على ذلك.

١٠ يونية

● اعترف سفير البحرين في لندن ضمنا بالاساليب المتحضرة للمعارضة البحرينية مكذبا بذلك ادعاءات حكومته بعكس ذلك. فقد قال في رسالة بعثها الى صحيفة «فايننشال تايمز» اللندنية نشرتها في ٣ يونية ردا على مقال طويل نشرته الصحيفة المذكورة قبل اسبوعين ان البحرين «اكثر امنا من اية عاصمة غربية». وهذا يعود الى طبيعة شعب البحرين المسالم والاساليب المتحضرة للمعارضة التي لم تجنح الى العنف لمواجهة ارهاب الدولة المنظم والمستمر. فلو كانت المعارضة «ارهابية» كما يدعي افراد آل خليفة لما استطاع السفير ان يقول بثقة ان البحرين اكثر امنا من العواصم الاوروبية. فمثلا لا يستطيع المسؤولون الجزائريون ان يطرحوا مثل هذا الادعاء بسبب العنف الذي يعم البلاد، ولا تستطيع حكومة سريلانكا ان تطلق تصريحا كهذا. اما المعارضة البحرينية التي تبنت مشروع المقاومة المدنية لمواجهة ارهاب الدولة وسياسات التعذيب والقتل خارج القانون والاعتقال التعسفي فقد اثبتت للعالم انها اكثر تحضرا من النظام الحاكم، واكدت تصريحات السفير المذكور ذلك ايضا.

● استمرارا لمشروع المقاومة المدنية خرج مواطنو منطقة عين الدار وجبلة حبشي الليلة قبل الماضية واغلقوا الشارع العام بالقرب من مطعم «الابراج» احتجاجا على استمرار ارهاب الدولة ضد ابناء البحرين وتأكيدا للمطالب الشعبية العادلة المتمثلة باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المنفيين. وادى ذلك الى تعطيل حركة المرور فترة من الزمن، فيما شوهدت قوات الشغب الاجنبية وهي تهرع مذعورة الى المنطقة لملاحقة المواطنين واطفاء الحرائق التي اشتعلت في اطارات السيارات.

● هذا وقد استمرت سياسة الارهاب الحكومية بشكل متصاعد، حيث اصبحت سياسات الدولة البوليسية هي السمة التي تطبع تصرفات قوات الامن والشغب. فقبل يومين تعرض المواطن عباس احمد شعبان، ٢٥، وهو شاب محروم من العمل، الى اعتداء

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٨

وحشي من قبل «رجال الامن» ادى الى اصابته بجروح واهانته بدون اي مبرر. فبينما كان يقود سيارته في الطريق المؤدي الى شركة المنيوم البحرين اذا بسيارة تابعة لجهاز القمع الخليفي توقفه. ونزل من تلك السيارة عدد من ارهابيي الحكومة واموره بالنزول من السيارة، وضربوه ضربا مبرحا بدون اي سبب. ثم كسروا الزجاجة الامامية للسيارة بعد ان اخبروه انهم من «مباحث امن الدولة». ثم اقتيد الى مركز التعذيب بالقلعة وهناك تعرض هو ومعتقداته لعدوان شرس. فقد شتموا مذهبه بصورة استفزازية، واحتجزوه من الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر حتى التاسعة مساء تقريبا، وذهب الى منزله والدماء تنزف منه وسيارته تحمل آثار العدوان الارهابي الوحشي. اهذه مهمة اجهزة الامن في العالم؟

● أصدرت وزارة الداخلية قرارا بمنع الكاتبة سوسن الشاعر، عن الكتابة في جريدة «الايام» اسبوعا واحدا بعد ان كتبت عمودا بعنوان «قاضي سمرقند»، تحدثت فيه عن تصرفات الحاكمين مع المثقفين وكيف يضطرونهم للاذعان لما يريدونه تحت طائلة التهديد. ومع ان لغة العمود كانت رمزية الى حد بعيد فقد فهم عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم آل خليفة، المعنى المقصود واصدرت وزارة الداخلية قرارها القمعي. وكان الكاتب حافظ الشيخ قد منع قبل شهر واحد عن الكتابة في المطبوعات المحلية او الخارجية لانه كتب عمودا تطرق فيه الى سياسة عسكرة الجامعة.

● وعلى صعيد آخر ما يزال المواطنون البحرينيون الاربعة الذين حكموا ظلما في الكويت بتهم حيازة منشورات ضد دولة جارة، بانتظار قرار المحكمة التي تنظر في استئناف الاحكام الظالمة التي صدرت بحقهم الشهر الماضي. وقد تقدم الادعاء العام مطالبا بتشديد الاحكام التي صدرت وهي السجن ثلاث سنوت وغرامة قدرها ٢٠٠ دينار كويتي. بينما يطالب محامو المظلومين البحرينيين الثلاثة بالغاء الاحكام لانها صدرت بشكل مجحف. ويستند المحامون الى القول بان المحكمة التي اصدرت الحكم توسعت في تفسير المادة الجزائية التي استندت عليها الاحكام، وان ذلك ليس من حقها، آملين ان تتفق محكمة الاستئناف مع وجهة نظرهم ويتم اطلاق السجناء. ولكن يؤكد المراقبون ان الاحكام التي صدرت بحق المتهمين تعبير عن موقف سياسي ولا يستند الى دستور الكويت الذي لا يعتبر امتلاك منشورات سياسية جريمة يعاقب عليها القانون. وكانت محكمة الاستئناف قد انعقدت يوم السبت الماضي ولكن تم تأجيل الجلسة حتى السبت المقبل (١٣ يونية) لان النيابة لم تستكمل الوثائق المطلوبة. وسبق ان تأجلت محاكمة اللاجئين البحرينيين حوالي عشر مرات خلال الاثني عشر شهرا الماضية، الامر الذي يعتبره الحقوقيون وناشطو حقوق الانسان انتهاكا خطيرا لحق هؤلاء المظلومين في محاكمة عادلة وعاجلة، واعتبر ذلك حربا نفسيا موجها ليس ضد المتهمين الثلاثة فحسب بل ضد شعب البحرين المظلوم ايضا.

١١ يونية

● اكد الاتحاد الدولي للنقابات العمالية الحرة في تقريره السنوي الذي صدر في ٩ يونية ١٩٩٨ ان اوضاع العمال في البحرين ليست على ما يرام. وجاء في التقرير ما يلي: «ان النقابات العمالية ممنوعة في البحرين. وبالرغم من ان دستور ١٩٧٣ الذي علق العمل به جزئيا يعترف بحق التنظيم، فان قانون العمل لا يذكر شيئا عن هذا الحق، ولا حق التفاوض الجماعي والاضراب. ولا تحدث اضرابات الا قليلا. وقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ يحرم الاضرابات التي تؤثر على العلاقة بين العمال ورب العمل او تؤثر على سلامة اقتصاد البلاد. وينص القانون على نظام مجالس استشارية مكونة من العمال والادارة ولكن لا يمكن تشكيلها الا بموافقة الحكومة. وينتخب ممثلو العمال في هذه المجالس في مكان العمل. ولا يسمح لهم بالاجتماعات لتنظيم الحملات الانتخابية. ومع انهم يمثلون مصالح العمال في المناقشات مع الادارة فانهم يعملون كمستشارين فقط وليس لديهم قوة حقيقية للتفاوض او المساومة. ومن حق وزارة الداخلية استثناء مرشحي العمال من الترشح للمجالس المذكورة. وتوجد المجالس المشتركة في عدد من اثني عشر شركة تديرها الدولة واربع من القطاع الخاص. ويقال ان الحكومة تريد هذه المجالس في الشركات الكبيرة ولكن في بعض الحالات يقال ان هذه المجالس اصبحت تلعب دورا أكبر مما تريده الحكومة. ويدلي اعضاء المجالس باصواتهم بصورة سرية لانتخاب الاعضاء التنفيذيين الاحد عشر في اللجنة العامة لعمال البحرين التي انشئت في العام ١٩٨٣ لتنسيق اعمال المجالس والاشراف عليها. ولا تستطيع توظيف اعضاء او جمع اشتراكات العضوية ويجب ان توافق وزارة العمل على قواعدها الداخلية. وتعتمد البحرين بشكل كبير على العمال من الدول الاخرى خصوصا الهند وباكستان والفلبين. ويشكل الاجانب اكثر من ثلثي القوة العاملة. وهؤلاء العاملون لا يحظون بتمثيل مناسب في نظام المجالس.

● ولم ترد الحكومة حتى الآن على طلب في العام ١٩٩٥ من اللجنة العامة لعمال البحرين باحداث تغيير في قانون العمل ليسمح بشكيل نقابات عمالية. وقد أغمضت وزارة العمل عينها عن طلب اللجنة وهناك ادلة على ان الحكومة شددت تجسسها وتنصتها على هواتف اللجنة. وخلال العام اتصلت اللجنة بأرباب العمل في قطاع الالمنيوم لمناقشة حالة العمل للنساء في هذا الحقل. ولكن وزارة العمل اخبرت اللجنة انه ليس من وظيفتها القيام بذلك ويجب عليها الا تفعل ذلك مرة اخرى. وقد تعرض الى المضايقة عدد من مسؤولي المجالس واللجنة واعتقل بعضهم واحتجز لبضعة شهور بدون تهمة او محاكمة، وصودر جواز سفر البعض الآخر من قبل السلطات بسبب نشاطهم النقابي. ومع نهاية العام انتشرت تقارير بان الحكومة قد بدات حملة ضد اللجنة العامة لعمال البحرين

● وعلى صعيد القمع الحكومي فقد اعتقل في الساعات الاولى من صباح الاربعاء (٣ يونية) من منطقة الشاخورة الشابان السيد تقي السيد مرهون السيد سلمان، ٢٢، والسيد عبد الزهراء السيد سعيد السيد سلمان، ١٦. وفي الساعات الاولى من يوم ٦ يونية شنت مجموعة ارهابية من مرتزقة النظام عدوانا على منازل المواطنين بمنطقة الشاخورة واعتقلت عددا من الاطفال والشباب عرف من بينهم: حيدر عبد علي سلمان العصفور، ١٥، صادق عبد الرسول حبيب، ١٨، موسى جعفر محمد جمعة، ١٩. ويقدر عدد الاطفال والشباب الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة الشاخورة بستة عشر شخصا، وذلك بتهم واهية اهمها كتابة شعارات سلمية على الجدران تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. ومن منطقة مدينة حمد اعتقل في مطلع هذا الشهر الشاب محمد ابراهيم. وتم اعتقاله من محل عمله وتعرض منزله للاعتداء الشرس من قبل جهاز الارهاب الخليفي. واعتقل من منطقة القرية الشابان احمد مهدي محفوظ، ١٧، ومحمد معتوق علي، ١٤. ونقل الاثنان الى مركز التعذيب بالحوض الجاف. كما اعتقل من المنطقة نفسها كل من: شاكر مسلم ابراهيم، ١٦، واخيه حسين، ١٣، السيد فيصل السيد علي السيد عدنان، ١٣، وجاء الاعتقال في عملية اقتحام مفاجئة حيث تسلق المرتزقة منازل هؤلاء الاطفال وارعبوا النساء والاطفال. ولم يطلق سراح هؤلاء الاطفال الا بعد ثلاثة ايام نالوا خلالها قسطا كبيرا من التعذيب، وهددوا بعدم الكلام عما حدث لهم على ايدي الجلاد عادل فليفل وبقية المعذبين. كما اعتقل ايضا الطفل سعيد زهير، ١٣، وعذب لمدة يوم كامل قبل الافراج عنه في اليوم التالي. وجاءت الاعتقالات في اثر تصاعد كتابة الشعارات على الجدران، وجميعها يطالب بالحقوق المشروعة لشعب البحرين، وتعتبر العائلة الخليفية الحاكمة ان هذه المطالب «تشكل تهديدا لامن الدولة» وتعبر عن «مؤامرة مدعومة من الخارج لزعزعة الامن والاستقرار».

● وفي مقابل هذا الارهاب الحكومي استمرت الحكومة في تنفيذ استشارات الشركات الاجنبية وذلك بزيادة الانفاق على نشر الاعلانات في الصحف والمجلات الغربية لاعطاء الانطباع بان كل شيء على ما يرام في البحرين. ونشرت مجلة Meeting Incentive and Travel البريطانية في عددها الاخير اعلانا بآلاف الجنيهات يدعي استقرار الاوضاع وان البحرين واحة من الامن في ظل حكم المرتزقة الاجانب وقانون أمن الدولة. هذا في الوقت الذي اكد فيه وزير المالية الاسبوع الماضي وجود عجز في الميزانية يتجاوز المائتي مليون دولار.

١٥ يونية

● شهدت مناطق عديدة يوم امس نشاطا اعلاميات محموما تجسد في كتابة الشعارات الوطنية بشكل واسع. وشهدت جدران المنازل في مناطق الزنج والشاخورة وكرزكان ودار كليب والدمستان وبوري والدراز وغيرها نشاطا غير اعتيادي في هذا الجانب، حيث انتشرت الكتابات بشكل واسع واستطاع المواطنون تنفيذ خطة كانوا اعدوها لذلك. واكدوا بهذا العمل استمرار مشروع المقاومة المدنية بدون تراجع او تردد لمواجهة سياسة الارهاب الحكومية. وقال شهود عيان مروا بمنطقة كرزكان انهم شاهدوا شعارات سياسية كثيرة مكتوبة بشكل بارز منها: «على النظام ان يعلم ان تغييب الرموز لن يؤثر على مسيرة الحركة الدستورية»، «ان دماء الشهداء تستحثنا على مواصلة السير»، «لن تجف اقلامنا ابدا»، «ليعلم الظالم اننا لن نسكت عن المطالبة بحقوقنا ابدا»، «لن ننساك ايها الشهيد فاضل عباس». كما رسمت صورة الشهيد في اماكن عديدة، وكذلك صورة الشيخ الجمري التي كتب تحتها: «نحن مقصرون في حقك يا أبا جميل».

● وعلم من جهة ثانية ان جهاز القمع الخليفي اعاد اعتقال المواطن مجيد ميلاد يوم السبت الماضي بدون اي سبب. وكان هذا المواطن قد افرج عنه مع عدد من المواطنين قبل ثلاثة اسابيع بعد ان قضوا في السجن ستة شهور اضافة الى السنوات الثلاث التي فرضتها عليهم محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ولم يفرج عنهم الا بعد ضغوط من اصدقاء آل خليفة. وكان واضحا ان الجلادين بوزارة الداخلية لم يكونوا مرتاحين للافراج عن المجموعة فأعادوا اعتقال مجيد ميلاد مجددا. كما طلبوا من بقية افراد المجموعة (مثل نزار القاري ورائد الخواجة والسيد احمد) الذهاب الى مركز التعذيب هذا اليوم ولم يعرف بعد ما اذا اخلي سبيلهم ام اعتقلوا. ويمارس آل خليفة اقسى العقوبات بحق ابناء البحرين معتقدين ان ذلك سوف يضعف ارادة المقاومة للارهاب الرسمي ويدفع المواطنين للاستسلام والقبول بالممارسات غير الانسانية من قبل الحكومة.

● ولتاكيد الحقد الخليفي ضد ابناء البحرين فقد علم ان عددا من المواطنين اعتقلوا مؤخرا من مناطق عديدة. ففي ٦ يونية اعتقل خمسة شباب من منطقة المقشاع بتهمة كتابة الشعارات الوطنية على الجدران وهم: حسين حسن علي، ١٧، محمود علي عبد الله محمد علي، ١٧، عباس جاسم محمد، ١٨، عبد الهادي محمد علي، ١٨، ابراهيم عبد الله محمد علي. وقد افرج عن الرابع والخامس فقد بعد يومين من التعذيب الوحشي على ايدي جلادي جهاز القمع الخليفي. ويعتقد ان الثلاثة الباقين يتعرضون لابشع انواع الارهاب الحكومي في مراكز التعذيب. وفي الساعات الاولى من ١١ يونية اعتقل المواطن السيد أمين السيد ابراهيم السيد علي، ١٨، من منزله وتعرض لتعذيب وحشي شديد قبل ان يطلق سراحه في اليوم نفسه. وكانت آثار التعذيب واضحة على جميع أجزاء جسده. وسبق ان ناشدت المعارضة كل المواطنين تصوير آثار التعذيب لكل من يطلق سراحه، وذلك لعرضها على الخبراء الدوليين المختصين بالتحقيق في جرائم الحرب ضد الانسانية. كما طلبت توثيق اسماء الذين يمارسون التعذيب وتفصيلات ممارساتهم لفتح ملفات خاصة بهم لدى الدوائر الدولية المعنية بجرائم الحرب ضد

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٨

الانسانية. وبفضل ما قام به المواطنون في هذا المجال فقد فتحت ملفات عديدة للمعذبين، وما تزال هناك حاجة ماسة للمزيد من هذا التوثيق.

● هذا وقد خرج ابطال الانتفاضة المباركة في منطقة النويدرات قبل يومين الى الشارع واشعلوا بعض الحرائق في اطارات السيارات تعبيرا عن احتجاجهم السلمي على استمرار ارهاب السلطة، وذلك عند مدخل المنطقة. وخرج مواطنو منطقة الديه كذلك وحرقوا اطارات السيارات واحدثوا ارتباكا مروريا على الشارع العام. وزينت الجدران بمنطقة المعامير بشعارات كثيرة كتبت باللون الاحمر، وفيها اشادة بصمود الشيخ الجمري وتعبير عن التضامن معه ومع الاحرار الاسرى في السجون الخليفية، وتحث المواطنين على تحمل مسؤولياتهم في الدفاع عن الشعب والوطن امام المرتزقة من قوات الشغب والقمع. وقامت القوات المعتدية بعدوان شرس على منطقة البلاد القديم واقتحمت منازل المواطنين لتفتيشها بشكل كامل، واعتقلت عددا من الاطفال والشباب. ومن المنازل التي تعرضت للاعتداء منزل المواطن عباس السطيح، الذي اعتقل ابنه عقيل ودمرت محتويات منزله بشكل يؤكد حقد ال خليفة شد شعب البحرين. كما اعتقل من المنطقة نفسها بتهمة كتابة الشعارات الوطنية كل من محمد جاسم الاسكافي، ١٨، ويونس علي منصور، ١٨. وقد اعتقل الاخير من مكان عمله. وعلم ان المواطن الشيخ علي الهويدي، ٢٧ عاما، من إسكان عالي، لا يزال في الاسر لدى ال خليفة منذ اعتقاله في فبراير ١٩٩٥، بدون تهمة او محاكمة.

● وعلى صعيد آخر تحولت مراسم تشييع الوجيه المرحوم الملا يوسف الملا عطية، من منطقة بني جمرة، الذي انتقل الى جوار ربه يوم السبت الماضي الى تظاهرة شعبية كبيرة اظهرت مدى شعور المواطنين بظلم ال خليفة واصرارهم على الاستفادة من اية مناسبة لاظهار غضبهم على سياساتهم الارهابية. وترتبط الفقيد بالشيخ الجمري قرابة رحم وعلاقات شخصية، وكان خطيبا بارعا ساهم في نشر الثقافة الاسلامية بين المواطنين على مدى اكثر من ستين عاما. واعتبر الحضور الهائل الذي حظيت به مراسم تشييعه مؤشرا للوضع السياسي المتوتر في البلاد. كما كان الحضور الجماهيري في المسيرات الدينية التي شهدتها البلاد على مدى الايام الثلاثة الماضية تعبيرا عن اصرارهم على التواجد حيثما امكن لتاكيد الوجود ورفع الشعارات الوطنية بوضوح وقوة.

١٧ يونية

● نشرت مجلة «المشاهد السياسي» التي تصدرها هيئة الاذاعة البريطانية في عددها الاخير (١٤ - ٢١ يونية ١٩٩٨) ترجمة حرفية لنص المقال الذي نشرته صحيفة الفايننشال تايمز اللندنية قبل ثلاثة اسابيع بعنوان: وعرض المقال الاوضاع السياسية التي تعصف بالبلاد منذ اكثر من ثلاثة اعوام مؤكدا ان الوضع لن يستقر ما لم يتم تحقيق المطالب الشعبية العادلة. وكان سفير ال خليفة في لندن قد كتب رسالة الى الجريدة المذكورة ينفي فيها وجود اية مشاكل سياسية في البلاد قائلا ان البحرين بلد اكثر امنا من اي بلد اوروبي آخر، الامر الذي تقره المعارضة وتعتبره دليلا على تحضرها. وحسب بعض المصادر فقد تعرض السفير الى عتاب شديد من اخيه، وزير الخارجية وبعض افراد العائلة الحاكمة، لانه، حسب تعبير هذه المصادر، «اخطأ التعبير» بذلك وقدم صورة ايجابية عن المعارضة وافشل استراتيجية الحكومة التي تهدف لاتهام المعارضة بالعنف. ويقوم جهاز الامن الحكومة بعمليات حرق وتخريب متعمدة واتهام المعارضة بها في محاولة يائسة لتبرير الارهاب الحكومي المتصاعد.

● ونشرت وكالة انباء الاسوشيتد برس يوم امس تقريرا كتبه مراسلها في المنامة، عدنان مالك، اشار فيه الى الوضع المتأرجح للاقتصاد البحريني والتوتر السياسي الذي عصف بالبلاد واثر ذلك على قطاع السياحة والاستثمار. كما اشار الى تشجيع الحكومة للدعارة باستقدام المومسات الروسيات كوسيلة لتشجيع السياحة.

● وكانت صحيفة «لوس انجيليس تايمز» قد نشرت مقالا مهما عن الاوضاع في البحرين كتبه جراهام فوللر، نائب الرئيس السابق لمجلس المعلومات القومي التابع لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية. وتزامن المقال المهم مع زيارة الامير الى واشنطن في مطلع هذا الشهر، وابتدأ المقال قائلا: «ان المتاعب الجارية في اندونيسيا تثير القلق من مخاطر عدم الاكتراث اثناء مشاهدة الانظمة الاستبدادية وهي تنتهك الحقوق السياسية والانسانية على مدى السنوات، وينتج عنها في النهاية انفجار يؤذي الجميع. والبحرين مثل آخر بانتظار ذلك (الانفجار). فما هي الرسالة التي ستقدم لامير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة خلال زيارته هذا الاسبوع الى واشنطن؟ ان البحرين ليست سوى جزيرة صغيرة في منتصف الخليج الفارسي، ولكن تداعي الوضع فيها يستحق الاهتمام من قبل صانعي السياسة في واشنطن. ويمكن تفادي انفجار كبير في وقت لاحق باتخاذ موقف قوي الآن». وبرر فوللر اهمية البحرين بوجود قاعدة كبيرة للاسطول الخامس مضيفا انه نظرا الى التحكم الكامل من قبل الحكومة في الاخبار التي تخرج من البلاد بعد ان طردت الحكومة اغلب المراسلين الاجانب، فان القليل من الناس يعلم بوجود انتفاضة صغيرة في البحرين. ووصف الوضع قائلا: «ان مماثير الدهشة حول هذه الانتفاضة خلوها من سفك الدماء بسبب الثقافة المعتدلة لشعب البحرين عبر السنوات. فقد كانت الاسلحة الرئيسية الحجارة وزجاجات المولوتوف والاطارات المحترقة وليس الاسلحة النارية، وقد قتل اربعون شخصا منذ بداية الانتفاضة قبل اربع سنوات». وقال ان البحرينيين لم يستهدفوا الولايات المتحدة حتى الآن برغم الدعم الامريكي العلني لحكام البحرين. ولكنه اضاف: «ان تجاهل الولايات المتحدة للقضية سوف يدفع الحركة باتجاه اكثر راديكالية». وتساءل: هل ان المطالبة باعادة البرلمان الحر ممارسة تخريبية؟ وأنهى المقال مؤكدا ان زيارة الامير مناسبة جيدة للتعاطي مع هذه القضية: «يجب ان لا نسمح لاي حاكم مستبد في المنطقة ان يثير كلمة «ارهاب» كمصيدة لاي معارضة سياسية. ان هناك انتهاكات للحقوق الانسانية والسياسية ستكون لها تبعات على المصالح الامريكية والامن الاقليمي. لقد ادت الضغوط الامريكية الى انفتاح مشجع ودرامي في الكويت في السنوات الست الماضية. فلتكن البحرين هي الثانية والا فيصبح الخليج اكثر اشتعالا».

● الى ذلك استمرت الفعاليات الشعبية في البلاد بشكل شبه يومي. وفي المناطق التي تكثف فيها العدوان الحكومي على المواطنين لمنع كتابة الشعارات على الحيطان، انتشرت تلك الشعارات بشكل اكثر واوضح في الايام القليلة الماضية. وكانت قوات القمع الحكومية قد اعتقلت عشرات الاطفال والشباب بتهمة كتابة الشعارات الوطنية ومارست بحقهم ابشع اصناف التعذيب. وهذا ما حدث في مناطق مثل كرزكان والشاخورة.

● وتأكد ان جهاز الارهاب الخليفي اعتقل مجددا مجموعة حسين التتان التي اطلق اغلب افرادها قبل اقل من اسبوعين بعد ان قضوا ستة شهور في السجن اضافة الى السنوات الثلاث التي اصدرتها محكمة امن الدولة ظلما بحقهم. وقد استدعتهم في اليومين الماضيين وعندما ذهبوا الى مراكز التعذيب التي استدعوا اليها لم يعودوا حتى الآن. وكانت هناك استفسارات حول المجموعة بعد انتهاء فترة حكم افرادها، فاضطرت الحكومة للافراج عنهم ولكنها اعتقلتهم مرة اخرى تحت طائلة قانون امن الدولة السيء الصيت.

١٩ يونية

● رفضت حكومة البحرين يوم امس التوقيع على اعلان سياسي في جنيف يوفر ضمانات لحقوق العمال ويسمح لهم بتشكيل النقابات. وبرغم اقرار ١٥٦ دولة على هذا الاعلان المهم فقد اصرت حكومة ال خليفة على رفض الاعلان الذي نوقش بشكل مطول في اجتماعات استمرت اسبوعين كاملين. وامتنعت بضع دول عن اقرار الاعلان من بينها بيرو مصر والمكسيك. ويلزم نص الاعلان كل الدول الاعضاء وعددها ١٧٤ دولة بحماية حقوق التفاوض الجماعي وحرية تكوين الاتحادات والقضاء على كل صور العمل الاجباري وتحقيق «القضاء الفعلي على عمالة الاطفال». وينص الاعلان على «الارتباط بين التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي». ويتعين على الدول الاعضاء تقديم تقارير سنوية الى منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة عن جهودها في الالتزام بالمبادىء الواردة بالفعل في معاهدات المنظمة. وشارك ثلاثة الاف شخص ما بين وفود وممثلي حكومات وجماعات عمال وموظفين في مؤتمر العمل الذي يعقد سنويا. واكد وفد البحرين رفض الحكومة لكل ما يوفر قدرا من الحرية للمواطنين او تحسين ظروفهم. وهناك عدد من الشكاوى الدولية ضد حكومة البحرين بسبب انتهاكها المستمر لحقوق العمال ورفضها السماح بتشكيل نقابات عمالية، واصرارها على السيطرة على اللجنة العامة للعمال بشكل كامل.

● ومن جانب آخر اصدرت منظمة العفو الدولية هذا الاسبوع تقريرها السنوي للعام ١٩٩٨ وتضمن فصلا عن الوضع في البحرين خلال العام الماضي. وذكر التقرير انه تم اعتقال المئات من المواطنين خلال العام الماضي بسبب استمرار الانتفاضة الشعبية. واعتبرت ان بعضهم «سجناء رأي». وقالت ان ثمانية من علماء الدين والقادة الشعبيين هم جميعا «سجناء رأي» وانهم بقوا في السجن بدون تهمة او محاكمة. وتمت محاكمة عدد كبير منهم امام محكمة امن الدولة في ما اعتبرته المنظمة «محاكمات جائرة». وقالت ان التعذيب والمعاملة السيئة استمرت خلال العام وان اثنين من المعتقلين توفوا اثناء الاعتقال بسبب التعذيب او الاهمال الصحي. ومنع عدد من المواطنين من العودة الى وطنهم. واكد التقرير ان الاحتجاجات استمرت خلال العام وان المواطنين استمروا في المطالبة باعادة المجلس الوطني الذي حله الامير في العام ١٩٧٥ واعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين. وردت الحكومة باعتقالات جماعية للمشاركين في تلك الاحتجاجات خصوصا في مناطق جدحفص وسترة والسنابس. وذكرت ان اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة اصدرت في اغسطس الماضي قرارا عبرت فيه عن «قلقها العميق» حول الانتهاكات المنتظمة لحقوق الانسان في البحرين وحثت الحكومة على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان. وقالت ان هناك اكثر من الف معتقل ما يزالون محتجزين في السجون بدون تهمة او محاكمة. واغلبهم قيد الاعتقال الاداري بامر من وزير الداخلية طبقا لقانون الدولة، ومن بينهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين. وذكر التقرير ان الشاعر علي حسن يوسف اعتقل في شهر فبراير ١٩٩٧ وهو شاعر معروف وكاتب، وقد اعتقل في منزله بمنطقة جدحفص، واعتبرته المنظمة «سجين رأي»، وان الاعتقال له علاقة بكتابه الذي اصدره بعنوان «اشارات». كما ذكر التقرير ان المهندس السيد جلال السيد علوي السيد شرف اعتقل من منزله بمنطقة الدراز بتهمة ارسال معلومات عبر الانترنت الى الخارج. وقد عذب خلال التحقيق معه وبقي حتى الآن في السجن. كما اعتقل عدد من النساء في اطار الاحتجاجات السياسية. وذكر منهن: احلام السيد مهدي حسن الستري، امل احمد ربيع، مريم احمد علي بلواي وليلى عبد النبي ربيع، وقد اعتقلن بمنطقة سترة بعد المشاركة في مسيرة سلمية في الذكرى الاولى لاعدام عيسى قمبر الذي كان قد اعدم في العام ١٩٩٦. كما اعتقل عدد كبير من الاطفال لمشاركتهم في الاعمال الاحتجاجية. وذكر التقرير ان من بين وسائل التعذيب الضرب المبرح لفترات طويلة والتعليق من الايدي والارجل والتوقيف المستمر والمنع من النوم. وتوفي عبد الزهراء ابراهيم عبد الله في شهر يونية. وفي الشهر نفسه توفي الشيخ علي النتشاس

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٨

بينما كان معتقلا بتهمة التحريض على التمرد ضد الحكومة. ولم تقم الحكومة بالتحقيق في اي من حالات القتل هذه او عمليات التعذيب او المعاملة السيئة. وطالبت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين باطلاق سراح المعتقلين والقيام بتحقيق في حالات القتل والتعذيب وسوء المعاملة، وطالبت بتخفيف حكم الاعدام الذي صدر بحق ثلاثة مواطنين في محكمة غير عادلة في العام ١٩٩٦، وطالبتها كذلك بوقف محاكمات امن الدولة غير العادلة، واعادة النظر في القوانين الظالمة. وردت الحكومة برفض مقترحات وطلبات منظمة العفو الدولية. وقدمت منظمة العفو الدولية في شهر ابريل ١٩٩٧ تقريرا مفصلا الى اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وطلبت منها ادراج البحرين تحت الاجراء الخاص المعروف بـ ١٥٠٣.

● وعلى صعيد آخر توقع محام كويتي يتولى الدفاع عن البحرينيين المعتقلين في الكويت بتهمة حيازة منشورات ان يتم الافراج عنهم في اوائل الشهر المقبل. وقال المحامي صالح احمد في اتصال هاتفي مع صحيفة «القدس العربي» ان ١٧ متهما بحيازة منشورات مؤيدة للمعارضة البحرينية قد ينالون حكم البراءة في جلسة الاستئناف المقررة في الرابع من الشهر المقبل. ومن بين المتهمين السبعة عشر خمسة عشر بحرينيا واثنان من فئة البدون. وكانت محكمة كويتية اصدرت حكما ابتدائيا ببراءة تسعة متهمين فيما حكمت غيابيا بسجن ثلاثة لمدة ثلاث سنوات وسجن ثلاثة آخرين فعليا لثلاث سنوات ايضا وهم محمد ميرزا احمد، حسين الحايكي ومنصور حسين حسن. وقال المحامي الكويتي ان التهمة الموجهة للمعتقلين هي حيازة منشور معاد لنظام الحكم لكنه اضاف: «لقد وقع نوع من الخطأ، حيث لا نستطيع ان نقول عنه منشورا سياسيا، اضافة الى ان الحيازة كانت خالية من فعل التوزيع، انها حيازة من باب الفضول لا اكثر».

٢٢ يونية

● خرجت الليلة قبل الماضية مسيرة دينية كبيرة بمنطقة السهلة التي تقع على بعد خمسة كيلومترات جنوبي العاصمة، المنامة، فاعتدت عليها قوات الشغب الاجنبية وفرقتها متحدية بذلك مشاعر المواطنين وتراثهم. وكانت القوات المرتزقة قد حاصرت المنطقة ومنعت المعزين من دخولها ولكن المسيرة استمرت بحماس كبير، الامر الذي دفع قوات القمع الى شن العدوان الوحشي على المشاركين واعتقال عدد منهم. وشوهد بعض المشاركين وهم يقرأون شعارات مكتوبة ويهتفون بحياة الشعب والشيخ الجمري وبقية المعتقلين. وجاءت الاعتقالات لتؤكد نمط التفكير الارهابي لدى السلطة واصرارها على قمع الحريات العامة ومنع التجمع وانتهاك حقوق المواطنين. وفي منطقة توبلي اشعل الاهالي حريقا كبيرا في منطقة مفتوحة بعيدة عن المنازل، وذلك تعبيرا عن رفض اجراءات الحكومة القمعية وتأكيد الاستمرار في نهج الانتفاضة. وحدثت اعتقالات عديدة من منطقة توبلي في اثر ذلك.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات الوحشية بعشوائية وارهاب. وعرف من بين الذين أعتقلوا من منطقة مدينة عيسى ثلاثة مواطنين في العشرين من اعمارهم، وهم: فيصل عبد المجيد النشابة، وهو معتقل سابق قضى في السجن اكثر من تسعة شهور، عبد الله ابراهيم، وهو ايضا معتقل سابق قضى في السجن اكثر من ستة شهور، وعمار الحداد.

● وعبر المواطنون عن استمرار مطالبهم المتحضرة من خلال كتابات الشعارات بشكل مكثف على الحيطان في مناطق عديدة. ففي منطقة كرزكان شاهد المواطنون في اليومين الماضيين شعارات كثيرة منها: «اننا نطالب بادارة عادلة ومتحضرة للبلد»، «ان صمودنا واصرارنا على المطالب دليل على ولائنا وحبنا للوطن»، « اننا دعاة حوار ولسنا دعاة عنف»، «سيبقى الجمري فوق كل الاحقاد والاكاذيب».

● هذا وما يزال اكثر من ١٥٠٠ مواطن يرزحون في قيود آل خليفة واغلبهم بدون تهمة او محاكمة. وقد أثبتت الوقائع القضائية في الفترة الاخيرة مستوى التعسف والظلم والارهاب بحق المواطنين. وعلى سبيل المثال فقد برأت محكمة امن الدولة في ٢ يونية ١٩٩٨ مجموعة مكونة من ستة اشخاص كانوا قد اتهموا بحرق محل للفيديو بمنطقة جدحفص وذلك بعد اكثر من ثلاثة اعوام على اعتقالهم. وكان جهاز الارهاب الخليفي قد امر باعتقال كل من يعقوب يوسف محمد، ٢٩، عبد الامير احمد مهدي عبد الله الكلز، ٢٢، سعيد عيسى علي حسن التمار، ٢٤، عقيل يحيى علي القلاف، ٢١، عباس عيسى علي حسن التمار، ٢٥، عدنان ماجد الصفار، ٢٢. واعتقلوا في شهر ابريل ١٩٩٥، وعذبوا تعذيبا رهيبا واجبروا على توقيع اعترافات مزورة بانهم حرقوا محلا لبيع اشرطة الفيديو بمنطقة جدحفص ونجم عن ذلك وفاة عامله. وخرجت الصحف المحلية مثل «اخبار الخليج» في ٢٤ ابريل ١٩٩٥ بعنوان مثير للغاية: «اعترافات المجموعة التي احرقت محل فيديو جدحفص وقتلت عامله: صدرت لهم التعليمات لتنفيذ الجريمة لترويع المواطنين وزعزعة الامن». ووصفت التغطية المجموعة بانها «ارهابية» وانها «اعترفت بمسؤوليتها عن الجريمة». وقبل سبعة شهور تقريبا افرج عن السيد عدنان ماجد الصفار لانه كان يعاني من آثار التعذيب الوحشي، وما يزال يعاني من الام شديدة في الظهر. اما البقية فقد أصدرت محكمة امن الدولة في الاول من هذا الشهر (يونية) حكما ببراءتهم، ولكنهم ما يزالون معتقلين.

● ومن جهة اخرى ذكرت سحيفة «بدر – صوت المجاهدين العراقيين» في عددها ٢٩٣ الصادر في ١٩٩٨/٦/١٥ الخبر التالي: «تعاون امني بحريني – صهيوني: كشف مصدر أمني في الكيان الصهيوني الاسبوع الماضي ان مسؤولا كبيرا في جهاز الموساد الصهيوني قام بزيارة سرية الى البحرين وذلك في اطار التعاون الامني بين المنامة وتل أبيب. وقال: لقد قدم ضابط الموساد الكبير تقريرا مفصلا للمسؤولين البحرينيين عن بعض فصائل المعارضة البحرينية».

● وعلى صعيد آخر امتنعت اسواق الصرافة، ومنها سوق دبي عن استبدال الدينار البحريني بأية عملة اخرى، وذلك من اكثر من ثلاثة ايام تحسبا لانخفاض الدينار مقابل الدولار بقرار من الحكومة نتيجة العجز المالي الذي تعانيه.

● وكانت الحكومة قد حذرت الاسبوع الماضي من انتشار عملات ورقية من فئة ٢٠ دينارا قالت انها مزورة بكميات كبيرة. ولا يعرف مصدر هذا التزوير ولكن يعتقد ان لبعض افراد العائلة الحاكمة دورا في اثارة المشكلة. وتشعر الحكومة بحرج شديد نتيجة انخفاض اسعار النفط خصوصا انها مصممة على الانفاق في مجال تحسين صورة العائلة الحاكمة في الخارج بنشر الاعلانات في الاعلام الغربي واستئجار شركات علاقات عامة وشركات تجسس لمواجهة نشاط المعارضة الدستورية في اوروبا وامريكا. ويتوقع ان يكون لعجز الميزانية انعكاسات سلبية على حياة المواطنين بينما يحاول رئيس الوزراء الاستمرار في الانفاق على الجوانب الاعلامية مهما كلف ذلك ميزانية الدولة.

٢٥ يونية

● فيما يستمر الضغط الدولي على العائلة الخليفية بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الانسان واعتداءاتها على ابناء البحرين، تستمر سياسات الانتقام العشوائية من المواطنين بشكل متصاعد. فقد اعتقل في ٢٣ يونية الشاب حسين خميس، ٢٤، بدون اي مبرر، ويخشى عليه من التعذيب الوحشي الذي يمارسه جهاز القمع. وكان قد اعتقل سابقا لمدة سنة كاملة بدون تهمة او محاكمة وافرج عنه قبل ستة شهور. وهو من منطقة الديه. واعتقل الاسبوع الماضي من منطقتي واديان والخارجية بسترة ستة اطفال لاسباب تتعلق بنشاطهم في اطار الانتفاضة السلمية. وافرج عنهم بعد تعذيب شديد ومعاملة وحشية. وعرف من هؤلاء الاطفال خليل علي بن علي الذي لم يتجاوز السابعة من العمر. واعتقل في ١٥ يونية من منطقة الدراز الشاب محمد حسين جعفر أبو رويس بعد مشاركته في مسيرة دينية تقليدية ورفعه شعار: «هيهات منا الذلة» فيها. وقد أصبح ترديد هذا الشعار جريمة يعاقب من يفعلها بالاعتقال والتعذيب، وقد توجه له تهمة «التخطيط لقلب نظام الحكم بالقوة والتخابر مع دولة اجنبية». وبالسبب نفسه اعتقل يوم امس الاول المواطن علي محمد الكيس، من منطقة بني جمرة. وكان يردد هذا الشعار وشعارا آخر يشير الى الشيخ الجمري. ومع ذلك فقد استمر المواطنون في المشاركة القوية في المسيرات الدينية التقليدية ورفع الشعارات التي تعبر عن ظلامة الامة وارهاب الدولة.

● ويؤكد المراقبون ان الحكومة فشلت تماما في قمع حماس الشعب برغم اساليبها الوحشية واعتداءاتها المتكررة. واكد شهود عيان ان الشعارات والهتافات كانت واضحة في مسيرة المنامة التي خرجت بمناسبة وفاة الرسول الاعظم عليه افضل الصلاة والسلام قبل يومين وان قوات الشغب الاجنبية كانت تهم بالاعتداء ولكن حماس الجماهير ردعها عن ذلك. واعتقل من الشارع بمنطقة جدحفص قبل اسبوعين كل من: حسين احمد مهدي عبد الله الكاز، ١٨، واخيه، ابراهيم، ١٨، وعلي عبد العزيز عبد الله، ١٩. ويقوا في مركز التعذيب اثني عشر يوما تحت التعذيب الوحشي قبل ان يفرج عنهم في مطلع هذا الاسبوع. كما علم أن الشابة رملة محمد حسن، ٢٠ عاما، اطلق سراحها بعد دفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار واعتقال استمر قرابة الاسبوعين. وقد صعق اهلها بعد معاينة آثار التعذيب الوحشي على جسدها. كما تأكد ان رئيس الوزراء امر باغلاق مأتم منطقة السهلة بعد اعتقال رئيسه، السيد عباس السيد عبد الله الفردان في ٢٠ يونية. واعتقل في اليوم نفسه الشاب حسين عبد الله احمد مرهون، ٢٣، وكان هذا الشاب قد اعتقل في العام الماضي ايضا.

● وذكرت المصادر كذلك ان الشارع العام الذي يمر بعدد من المناطق الجنوبية من عالي الى صدد شهد نشاطات احتجاجية ملحوظة في اليومين الماضيين، وان عددا من الحرائق في اطارات السيارات كانت تشاهد من مسافة بعيدة. وكانت آثار تلك الحرائق تعرقل حركة المرور يوم امس بالقرب من كرزكان ودمستان وبوري. كما كانت الكتابة على حيطان منطقة كرزكان واضحة للعيان برغم محاولات قوات القمع الحكومية شطبها. وحدثت اعمال حرق احتجاجية محدودة في عدد من المناطق مثل السنابس والديه والمنامة والنعيم. ومن جهة اخرى ما يزال عدد من الشباب معتقلا برغم انتهاء فترة الحكم التي صدرت بحقهم. وهؤلاء هم: فؤاد حسن عبد الله، ٢٢، تقي احمد سلمان، ٢١، اسماعيل حسن سلمان، ٢١، حمزة سعيد زهير، ١٨، وجميعهم من منطقة ابوصيبع. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد أصدرت حكما عليهم بالسجن ثلاثة اعوام وذلك في شهر ابريل ١٩٩٥.

● وذكرت مصادر مطلعة ان هناك صراعا حادا داخل العائلة الخليفية دفعت رئيس الوزراء الى الاعلان عن عدد من المشاريع في جزر حوار. وهناك قضية الخلاف بين البحرين وقطر حول هذه الجزر التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية في لاهاي، ويأتي الاعلان عن هذه المشاريع ليزيد اوضاع المنطقة توترا في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من انخفاض كبير في عائدات النفط وتجميد مشاريع التنمية في البلاد. وتشمل المشاريع المزمع القيام بها بجزر حوار بناء شقق وفندق وشاليهات ومطار صغير.

وعلم ان قضية تزوير الاوراق النقدية البحرينية قد تطورت في اليومين الماضيين باعلان الشرطة الفرنسية عن القاء القبض على عشرة اشخاص في باريس من جنسيات

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٨

مختلفة. وقد اتهمت المجموعة بتزوير عملات ورقية من فئة العشرين دينارا، وتمكنت من ادخالها البلاد. وفشلت قوات الامن في منع هذا الاختراق الكبير. وادرك المراقبون انه في الوقت الذي يتفنن فيه جهاز الامن الخليفي في استعمال كافة اساليب القمع والتعذيب بحق ابناء البحرين فانه فشل في اكتشاف مصدر العملات او منع تسريبها الى البلاد. وقد علق احد الاقتصاديين الدوليين على الوضع الاقتصادي في البلاد بقوله: «تعتقد الحكومة ان بامكانها اعادة ثقة المستثمرين الى البحرين عن طريق نشر اعلانات في صحف مرموقة بأسعار باهضة او اطلاق تصريحات فضفاضة حول الوضع، ولكنها تنسى ان رأس المال جبان وان المستثمرين لا يخاطرون باموالهم في بلد يفتقد شعبه الشعور بالاستقرار والامن». ويضيف قائلا: «ان الازدهار يقترن عادة بالاستقرار السياسي الذي يسمح للمواطنين بلعب دور بارز في التنمية، وهذا غير متوفر في البحرين مع الاسف الشديد».

٢٦ يونية

● ذكرت الاحصاءات التي نشرتها منظمة «سيف وورلد Safe World المعارضة لتصدير الاسلحة ان بريطانيا منحت ٢١٨١ تصريحا لصالح ٣٥ دولة منها البحرين، ولم ترفض سوى ٢٤ تصريحا بحسب هذه المنظمة. واستندت المنظمة في احصاءاتها الى تصريحات ادلى بها وزير الدفاع والخارجية امام البرلمان ومن المنتظر ان تعلن الحكومة احصاءاتها الخاصة بعد بضعة اسابيع. ومن الدول التي نالت تراخيص شراء اسلحة صغيرة ومعدات مساعدة البحرين وكولومبيا وتركيا وزامبيا وكينيا والمكسيك. وهذه الدول كان ينبغي ان تنطبق عليها المثل الاخلاقية، حسب قول المنظمة. وكان وزير الخارجية البريطاني صرح مؤخرا ان «حكومة العمال اوضحت بما لا يدع مجالا للشك باننا لن نبيع اية معدات يمكن ان تستخدم في عمليات اضطهاد داخلية. ورغم ان هذه الاعتبارات تشمل مدى تأثيرها على مصالح بريطانيا الاقتصادية واستراتيجياتها الصناعية الا ان التزامات العمال الاخلاقية اكدت على اعتبارات حقوق الانسان وضرورة «عدم مساهمتها في زيادة قدرات المنطقة العسكرية التي من شأنها ان تساهم في زيادة احتمالات التوتر». وطالبت المعارضة البحرينية المواطنين بتوثيق انواع الاسلحة التي يستعملها جهاز التعذيب الخليفي وقوات الشغب الاجنبية ضد ابناء البحرين، لكي تقدم كأدلة لاختراق بعض الدول الصناعية للمعايير الاخلاقية المطلوب توفرها في الصادرات الخارجية ومنها الاسلحة. وتسعى المعارضة لمعرفة مصادر الاسلحة والاجهزة التي تستخدمها قوات الامن والشغب والتي راح ضحيتها الاف المواطنين ما بين شهيد وجريح ومعوق.

● وعلم من جهة اخرى ا ن قوات الارهاب الحكومية اعتقلت السيد عباس السيد هاشم السيد كاظم، ٢٠، وهو احد مواطني منطقة أبو قوة، بينما كان متوجها الى الخارج. فقد تم ايقاف هذا الشاب الجامعي في المطار بتاريخ ١٠ مايو الماضي عندما كان في طريقه الى دولة خليجية لمواصلة دراسته الجامعية. وكان هذا الشاب قد عاد الى البلاد في اجازة قصيرة، وما يزال رهن الاعتقال. كان عباس قد اعتقل سابقا عدة مرات ضمن الاعتقالات التعسفية التي طالت شباب البحرين بدون توقف. وعلم ايضا ان المواطن عبد الجليل علي النكاس، ٤٨، وهو أب لثمانية اطفال من منطقة الصالحية أمضى حتى الآن قرابة السنتين بدون تهمة او «محاكمة»، شأنه شأن المئات من ابناء البحرين المعتقلين.

واكدت مصادر مطلعة ا ن المعتقلين خصوصا بمركز التعذيب بمنطقة جو، يتعرضون لابشع الاهانات على ايدي الجلادين. فعند كل زيارة يجبر المعتقل على خلع ملابسه بشكل كامل بحجة التفتيش. وعند لقائه بأهله يسمح له بارتداء إزار فقط صغير الحجم لا يكاد يستر جانبا محدودا من جسمه. وقد دفع هذا الاجراء الذي يعتبر عدوانا وحشيا على القيم الانسانية خصوصا في مجتمع محافظ كالمجتمع البحريني، السجناء الى رفض زيارات ذويهم لتحاشي ذلك.

● وعلى صعيد آخر فان منطقة بني جمرة تتعرض بشكل خاص لسياسة انتقامية رهيبة لكونها المنطقة التي ينحدر منها الشيخ الجمري. وتجوب قوات جهاز القمع طرقها وتحاصر منازل سكانها، وتعتدي على حرمات المنازل لاسباب واهية وبحجج مختلقة. ويقول بعض مواطنيها ان استعمال مكبر الصوت لقراءة القرآن مثلا في مجلس صغير يكفي لعدوان وحشي من قوات الشغب. وفي هذا الاطار اعتقل المواطنان علي الكيس واحمد هارون قبل ثلاثة ايام لمشاركتهما في مسيرة دينية صغيرة بمناسبة وفاة الرسول الاعظم عليه افضل الصلاة والسلام. ولم يعرف عنهما شيء منذ اعتقالهما. وكان رئيس مأتم بني جمرة، محمد جعفر بن علي، قد اعتقل يوما واحدا وتعرض لاهانات ومضايقات كثيرة. وتجدر الاشارة الى ان منظمة اليونيسكو تنظر في قضية الاضطهاد الديني الذي يمارسه آل خليفة ضد شعب البحرين، خصوصا بعد اغلاق عدد من المساجد والمأتم في مناطق عديدة، وهو تطور خطير لم يحدث من قبل منذ احتلال آل خليفة البحرين قبل اكثر من ٢٠٠ عام، وله دلالات كبيرة في ما يتعلق بقمع الحريات الدينية وحرية التعبير والتجمع.

● وفيما يستعد المواطنون لاحياء الذكرى الثالثة لاستشهاد سعيد الاسكافي الشهر المقبل، فقد ابدت منظمات حقوقية دولية اهتمامها مجددا بهذه القضية التي فشلت حكومة البحرين في تقديم اي تفسير لها. وزاد من اهميتها ان الشخص المتهم بارتكابها، وهو خالد الوزان، ما يزال يمارس التعذيب مع مئات الاطفال المعتقلين، ويعرضهم لابشع الاهانات. وكانت تقارير موثقة ذكرت انه امر عددا من الاطفال والشباب في مركز التعذيب بالخميس بخلع ملابسهم وتحرش بهم ثم سكب عليهم البيرة امعانا في اهانتهم. ورفضت وزارة الداخلية تشكيل لجنة تحقيق في جريمة قتل سعيد الاسكافي والتقارير الاخرى التي تتحدث عن ممارسات خالد الوزان التي تعتبر «حربا ضد الانسانية» في القانون الدولي.

٢٩ يونية

● اجابت الحكومة البريطانية على سؤال قدمه اللورد ايفبوري حول تسليح القوات البحرينية وتدريبها. وكان اللورد ايفبوري قد سأل حكومة صاحبة الجلالة عن المعلومات التي استلمتها من حكومة البحرين وعن اسباب توظيف اجانب في جهاز الشرطة والقوات المسلحة، وتجنيس هؤلاء الاجانب وعائلاتهم، وما اذا كانت قد بحثت لترى ما اذا كان اي من الاسلحة المرخص بتصديرها من المملكة المتحدة الى البحرين سوف تستعمل من قبل وحدات تضم هؤلاء الاجانب، وما اذا كانت تتوقع ان تقوم بتدريب هذه الوحدات؟

وجاء جواب الحكومة البريطانية كما يلي: «كما هو الحال مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فان نسبة كبيرة من العمالة في البحرين من الاجانب. وحسب علمنا فان حكومة البحرين تقوم بتوظيف عدد من المواطنين الاجانب في جهاز الشرطة والقوات المسلحة. اما مسألة توظيفهم او جنسياتهم فهي قضايا تخص السلطات البحرينية وحدها. ان كل طلبات تراخيص التصدير يتم فحصها مع الاخذ بعين الاعتبار عددا من الشروط. وقد اعطيت تراخيص لتصدير اجهزة لكل وحدات قوات الامن البحرينية، ومن بينها قوة الدفاع البحرينية، والحرس الوطني البحريني التي حصلت قواتها على بعض التدريب من وزارة الدفاع. اننا لم نقدم اي تدريب للشرطة في البحرين».

● ومن جهة اخرى اصدرت محكمة امن الدولة أحكاما بالسجن على ١٦ شخصا لفترات تصل الى اربع سنوات بتهم اشعال حرائق وحيازة منشورات سياسية. وقال محامي الدفاع ان بعض المتهمين الذين حكم عليهم يوم السبت الماضي كانوا موقوفين منذ اكثر من سنتين. وابلغ المحامي رويترز «ان بعض المحكوم عليهم نفوا حيازة منشورات، لكنني نصحتهم بأن يعترفوا». وقد حكم على ابراهيم يوسف عبد الرسول حمادي بالسجن لمدة اربع سنوات. كما سجن اربعة اشخاص لمدة ثلاث سنوات وهم: محمد عبد الكريم علي جواد، مهدي احمد سلمان وفاضل عبد الله علي جواد وعيسى ابراهيم المحاري». وسجن شخصان آخران هما احمد حسن علي العجمي، حسين ميرزا حمزة وعبد الاله مهدي حسين حمادة لمدة سنة واحدة لكل منهم. وفي قضية اخرى حكمت محكمة امن الدولة بالسجن لمدة سنة واحدة لكل من حسن علي العجمي ورضي عبد الله خلفان، وسجن كل من علي حسن الحايكي ومحمد ابراهيم احمد الحايكي بالسجن سنة وثلاثة اشهر بتهمة حيازة منشورات سياسية. وحكم بالسجن سنة واحدة بحق كل من: عبدالعزيز سلمان عبد الله، احمد منصور حسن شعبان، هاني حمزة يوسف محمد حسين، سلمان ابراهيم عبد الله حسن الحداد وعلي جعفر عبد الحسين القصاب. وقال المحامي ان محكمة امن الدولة قد تستأنف جلساتها في سبتمبر للنظر في القضايا الاخرى.

● وفي الوقت نفسه اعتقل قبل يومين (٢٧ يونية) الشاب ياسر سعيد جاسم، ٢٣، من منطقة كرياباد بدون مبرر. وكان هذا الشاب قد اعتقل مرتين من قبل، كانت المرة الاولى لمدة ثلاثة اسابيع والثانية لمدة عام كامل بدون تهمة او محاكمة. وهناك خشية كبيرة من تعرضه للتعذيب. واعتقل يوم امس المواطن الحاج محمد علي القاري، ٥٥، بينما كان يسير في الشارع امام منزله بمنطقة الديه. وتبين في ما بعد بان الحاج محمد علي القاري تم اسره كرهينة مقابل تسليم ابنه، نزار، نفسه لجهازالتعذيب الخليفي. وكان نزار معتقلا لمدة ثلاث سنوات ونصف حيث اطلق سراحه في مطلع هذا الشهر مع بقية المجموعة التي كانت معه، ولم تمض سوى اسبوعين حتى اعيد اعتقال بقية افراد المجموعة مجددا، ويفترض ان نزار معهم. وفي مساء السبت الماضي سمع اهالي مدينة عيسى دوي انفجار اسطوانة غازية كبيرة هزت المنطقة وذلك في اطار الاحتجاجات الشعبية ضد ممارسات آل خليفة ضد شعب البحرين.

● وعلم ان الضغط النفسي والجسدي على الشيخ الجمري ما يزال مستمرا، وتتعرض عائلته الى ارهاب شديد على يدي الجلاد عادل فليفل، المتهم بتعذيب عدد من ابناء البحرين حتى الموت. وبالرغم من تدخل منظمات دولية عديدة للمطالبة باطلاق الشيخ فانه ما يزال رهن الاعتقال ويتعرض بشكل مستمر للتنكيل. كما تتعرض عائلته للابتزاز من قبل فليفل الذي يمارس ارهابه ضد افراد العائلة ثم يطالبهم بانكار تعرضهم للتنكيل والا واجهوا المزيد من اعتداءاته الوحشية.

● كما علم ان المواطنين سوف يحيون الذكرى الثالثة لاستشهاد الشهيد الشاب، سعيد الاسكافي الذي قتله خالد الوزان في ٨ يولية ١٩٩٥ خلال اسبوع واحد من اعتقاله. واصبحت قضية الاسكافي رمزا لمعاناة شعب البحرين، وطرحت قضيته في الاعلام العالمي وبيانات المنظمات الدولية، ولكن الحكومة فشلت حتى الآن في اجراء تحقيق في الظروف التي ادت الى استشهاده وخصوصا دور الوزان في التعذيب والاعتداء عليه، كما هو الحال مع بقية المعتقلين.

● ومن جهة اخرى قرأ المراقبون في المقابلة التي نشرتها صحيفة «الحياة» التي تصدر في لندن مع وزير الدفاع البحريني يوم السبت الماضي مجموعة من التناقضات والتصريحات البعيدة عن الواقع. فعندما سئل عن اللاجئين السياسيين لدى الدول الغربية قال: «لا تزال هذهالدول تثير موضوع حقوق الانسان، ولا ادري لماذا لا يحققون حقوق الانسان في ايرلندا وفلسطين وبلدان عديدة اخرى. نحن سجلنا في حقوق الانسان متقدم جدا بالنسبة الى هذه البلدان». وقال ان حكومته تشتري المزيد من الطائرات الامريكية لانها تؤمن بالسلام.

هيهات منّا الذلة

عندما تصبح عبارة من ثلاث كلمات تؤكد عزة الشعب وشممه «تهديدا لامن الدولة» لا يبدو غريبا ان يعتقل من يتفوه بها ويسام سوء العذاب، فهذا يعني ان الجلادين قد خسروا المعركة. فلقد وجهت الابواق والاقلام المأجورة كل اشكال السباب والشتم لكل مواطن حر حتى عجزت، ولم تؤثر في موقف الاحرار شيئا. وسخر الحاقدون امكانات الدولة لمواجهة منطق المعارضة، ونكلوا بالشعب وساقوا شبابه ونساءه الى المحاكم الجائرة واصدروا بحق مجاهديه احكاما ظالمة، ومع ذلك بقي الشعب منتصرا على جلاديه، وراح الطفل الصغير يسخر من ارهابيي النظام المدججين بالسلاح والعتاد، حتى اصبح كل طفل ارتوى من ماء ارض اوال، في نظر الجلاوزة والقتلة، مشروعا كاملا لاسقاط نظام الحكم، وراحت قوات الشغب وسياراتهم المصفحة تحاصر منزله وتسلب اهله وتعتدي على اخوته واخواته، وتعتقل والديه لاجباره على تسليم نفسه للقتلة. انها معركة إرادات بين طلاب الحق بمنطقهم المستقيم المستند على الدستور والعدل الاسلامي والمنطق البشري السوي، وطغمة الظلم والارهاب التي لا منطق لها سوى لغة الرصاص والقتل. وصاحب المنطق الضعيف لا يستطيع النقاش ولا يحسن الحوار، فردة فعله المباشرة على اي تحد منطقي تتوجه لتكميم الافواه واعتقال من ينطق بالكلمة. فهو يرى ان الكلمة اقوى من رصاصه واشد تاثيرا من سلاحه المدجج.

«هيهات منا الذلة» عنوان للمشكلة التي يواجهها شعب البحرين ويسعى لحلها. ففي غياب مرجعية دستورية تحكم العلاقة بين الحاكم والمواطنين يشعر كل من يعيش على هذه الارض ان حقه مسلوب وحريته مسلوبة خصوصا مع تضخم حجم قوات الامن والشغب وتكريس محاكم امن الدولة الجائرة. فليس هناك من يشعر اليوم بامن في ظل نظام يمنع الرأي الآخر ولا يسمح بالكلام الا لمن يصفق للنظام ويتفوه بكلمات المدح والثناء للجلادين. واذا كان هناك من يرى مصلحته الشخصية تتجسد في دعم نظام القمع والارهاب واقرار القوانين التعسفية فان هذا النمط الانتهازي سرعان ما يجد نفسه منبوذا من قبل العائلة الحاكمة التي تابى فتح باب الحريات. ان الانتهازية قد تحمي من يمارسها من سخط النظام فترة ولكنها ليست حلا للوضع القائم. فالانتهازي لا يستطيع تأمين الامن حتى لابنه. فكم من هؤلاء يعجز عن مساعدة اقرب اقربائه؟ وكم منهم اوقف في الطريق واهين من قبل القتلة الاجانب الذين يعتمد عليهم لحماية حكمه؟

ان الحكمة لا تتجلى من خلال الموقف الشخصي المنطلق على اساس المصلحة الذاتية، بل تتجسد في السعي للتوصل الى حل حقيقي يوقف ظلم الظالم ويفرض عليه الاحتكام الى منطق سوي يوافق منطق العصر. اما القول بان الخليج منطقة مختلفة عن بقية مناطق العالم وان لها عادات وتقاليد تختلف عن بقية اقطار العالم فهو محاولة للتضليل وحرف الحقائق، لان ابناء الخليج بشر شانهم شان بقية الناس في هذا العالم، لهم حقوق وعليهم واجبات، ولم يخلقهم الله عبيدا للمستبدين. واذا كان رئيس وزراء البحرين ما يزال يعتقد انه «سيد مطاع» فعليه ان يراجع سجل التغييرات العالمية ليتضح له مصير من يحمل تفكيرا خطيرا مثله. فابناء البحرين كرام مهما حاول الاجانب إذلالهم، وشامخون برؤوسهم وقادرون على نيل حقوقهم. فليس هناك اليوم «سادة» و «عبيد» وليس هناك من يستطيع مصادرة حق البشر في الكلام والعيش بكرامة. من هنا فعندما تنطلق حناجر الشباب في كل منطقة من مناطق البلاد بهتافات الحرية والدستور فانها تعبير حي عن اصرار شعبي متواصل على بلوغ الامل في انشاء مجتمع مدني حديث يدخل به القرن الحادي والعشرين ويرفض استمرار نمط الحكم المتخلف الذي يحكم الناس بالحديد والنار. فهي مواجهة مستمرة بين عقليتين متباينتين لا يمكن ان تتعايشا، فاما انتصار منطق العدل والحرية والحق او سيادة عقلية الاستئصال والقمع والارهاب.

يقال ان القطة الوادعة عندما تحاصر تصبح حيوانا متوحشا يمزق اعضاء من يحاصره، ويقال ان الظلم يجعل من الشعب المظلوم قوة تغيير شاملة تقضي على النظام البالي وتقتلعه من جذوره. ويقال ان الممالك التي رفض امراؤها التغيير وفق متطلبات العصور التي عاشوها انتهت بزوال اولئك الامراء والحكام. فهل يبقى الوضع في ارض اوال مغايرا لكل تلك النواميس؟ وهل بامكان قوى القتل والتدمير والتعذيب ان تقضي على مشاعر الاحرار الذين يضعون ارواحهم على أكفهم ويتقدمون الصفوف للدفاع عن الكرامة والحرية. لقد ضاق النظام ذرعا بهتافات ابناء البحرين حتى اصبحت عبارة «هيهات منا الذلة» تعبيرا عن الرفض الشعبي الكامل لسياسات القمع، وعن التطلع لوضع تسود فيه حالة الحرية والاستقرار والامن والكرامة والعزة. ويدرك الابطال ان الحرية تؤخذ ولا تعطى وان الظالم المستبد لا تروق له المناداة بها او الهتاف من اجل تحقيقها، ولذلك فهو يمعن في القمع والتعذيب والبطش معتقدا ان ارهاب الشعب سوف يدخل الخوف في نفوسهم ويمنعهم من التحرك الى الامام على طريق النضال. لكن اطفال الانتفاضة يعون ما يجري حولهم ويقرأون في سجل نضالات الشعوب ما يشد عضدهم ويساعدهم على الاستمرار في طريق التحدي والتصدي حتى يتحقق لهم ما يريدون. فهيهات من شعب البحرين الذلة وهو الذي قدم الشهداء والدماء ليتعم بما هو حق له، وانه لمنتصر بعون الله تعالى.

سعيد الاسكافي بعد ثلاثة اعوام

حلّق بروحك أنت العز والشمم ... واصدح بصوتك يا من صوته نغم
للمجد جراحك لا غالتك نائبةٌ ... ولا نعاك الى أحبابك العدم
وطهّر النفسَ عن دنيا بها درنٌ ... من الطغاة تولى أمرها صنم
قل للبلاد التي هلت مدامعُها ... حزنا على فتية كروا وما هُزموا
وأينعت في رباها كلُ باسقة ... تاريخ شعبك يا أرض الاباة دم
قل للضحايا وقد سارت قوافلُهم ... الى الثريا بنَهج الحق تلتزم
أنتم رموزُ العلي والله غايتُكم ... والمجد والفخر والتاريخ والعلم
قل للطغاة وان طال الزمان بهم ... ستهزمون كما هُدّت بهم إرم
هيهات يبقى لأي منكم أثرٌ ... فالظلم يرحل والمظلوم ينتقم
للشعب صوتٌ يدوي رغم أنفكم ... وللشهيد بروضات الجنان فم

أوالُ هامتك الشماءُ عالية ... رغم العتوب عليها المجد يرتسم
إياك تبكين يوما إثر نائبة ... أو تندبين سعيدا فهو يبتسم
أوالُ أنت محطُ الرحلِ يومَ غد ... فالصبح آت وليل الظلم منصرم
فتربك الطاهرُ المعطاءُ كان لناً ... نعم المعين ونعم الجود والكرم
أوالُ أنتَ لنا أمٌ نلوذ بها ... فينجلي همنا والجرح يلتئم
عشنا بأرضك أحلى العمر في أمل ... بأن يُجسد في دستورنا حكم
سعيدُ أنت برغم الموت منتصر ... على المعذب والوزان منهزم
هذي السنابس ما نامت لها مُقلٌ ... من بعد فقدك يا من فقده ألم
طافت بها نسمات المجد في عجل ... تختال في حلل تزهو وتبتسم
ما راعها غير وغد يستبيح دماً ... ويقتل الطفل بئس القاتل الأثم

لهذه الأسباب نعتقد ان الوقت لصالح الشعب - التتمة من ص ١

العزيز، ولي العهد السعودي والمرشح لخلافة الملك فهد، مع الامير القطري، الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني، حميمة ووصلت حد التعاون السياسي العملي على صعيد القضايا الاقليمية. وحسب بعض المطلعين على الامور فان هناك تناغما بين الرجلين ازاء مستلزمات التغيير السياسي داخل دول الخليج، وان الامير عبد الله وراء تحسن العلاقات الخليجية - الايرانية وتخفيف التوتر مع العراق، وتحسن العلاقة بشكل طفيف مع بعض اطراف المعارضة السعودية، وتراجع حدة الحساسيات الطائفية في السعودية. ويرى آخرون ان تحسن العلاقات بين الرياض والدوحة ادى الى تحسن العلاقات بين الدوحة وابوظبي، وان علاقة امير قطر بالشيخ زايد بن سلطان ال نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، تطورت كثيرا في الشهور الاخيرة، خصوصا بعد ان افشل رئيس وزراء البحرين، وساطة الشيخ زايد، بين البحرين وقطر، بوضعه شروطا تعجيزية امام هذه الوساطة. وفيما يسعى السلطان قابوس الى احداث بعض التطوير في الوضع الداخلي لبلاده، بالافراج عن المعتقلين السياسيين وتطوير اوضاع مجلس الشورى، تبدو الكويت قادرة على تخطي الازمات بين مجلس الوزراء ومجلس الامة بالشكل الذي يمنع وصول الازمة الى حالة المواجهة الحاسمة التي تلغي الديمقراطية، وتدرك الحكومة الكويتية ان البلاد سوف تكون الخاسر الاكبر في حال الغاء الخيار الديمقراطي المحدود الذي انتهجته البلاد منذ الاستقلال قبل اقل من اربعين عاما، وبالتالي لم يعد هذا الخيار مطروحا بقوة.

وتبقى حكومة البحرين هي الحالة الحزينة في الخليج، في نظر المراقبين الذين ينظرون الى الامور من الخارج ويقيسون الامور بالعقل والمنطق. فما يزال رئيس الوزراء يعتمد سياسة القمع لمنع التغيير ويرفض الاصلاح السياسي بشكل مطلق، ويكرس جهود الحكومة لمواجهة ابناء البلاد ويزج الاطفال والنساء في الزنزانات المظلمة ويعذب المعتقلين حتى الموت. ويظن رئيس الوزراء ان القمع هو الطريق الامثل للحفاظ على الامن، ويعتقد بمقولة خاصة به شخصيا: «ظلمت فامنت فنمت». بينما ترى المعارضة التي تزداد رسوخا برغم قمع السلطة ان الوضع السياسي والاقتصادي مترابطان. فاذا كان رئيس الوزراء قد استطاع في السنوات الثلاث الماضية شراء بعض الضمائر والذمم والاقلام بما حصل عليه من مساعدات مالية من دول الخليج الاخرى وبالعائدات النفطية الكبيرة فان نضوب هذه الامكانات سوف يحرمه من تلك الامكانية، ولن يستطيع بعد اليوم احتواء الازمة بسهولة. هذا في الوقت الذي استعدت فيه المعارضة لمواجهة تطورات الموقف واحتمالات ضعف حكومة رئيس الوزراء بشكل يجعلها عاجزة عن الاداء في الشهور المقبلة لاسباب بعضها مرتبط بالاوضاع الاقتصادية وبعضها الآخر مرتبط باوضاع مجلس الوزراء نفسه. وما تزال المعارضة تؤمن بان امن البلاد واستقرارها مرتبط بالاصلاح السياسي القائم على اساس اعادة العمل بدستور البلاد. وتامل ان تكون حالة الحصار التي يعاني منها رئيس الوزراء خليجيا، كما هو الحال الآن، كافية لاقناعه بفشل سياسات القمع والارهاب ضد المعارضة السلمية، وان الوقت قد حان لجعل رجال السياسة، ان كان هناك منهم احد، هم الذين يقودون البلاد الى حالة الامن والاستقرار بدل رموز القمع والتعذيب والارهاب مثل عادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله ال خليفة. وما لم يحدث ذلك فان الشعب صامد وعلى الباغي تدور الدوائر.